



المركز الجامعي الونشريسي بتيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الموضوع:

دور المؤشرات والنسب المالية في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بتيسمسيلت

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
- تخصص محاسبة مالية -

إشراف الأستاذ:

الدكتور براضية حكيم

إعداد الطالبان:

❖ دحدوح خيرة

❖ دروي جمعة

لجنة المناقشة:

رئيسا

مقررا

ممتحنا

ممتحنا

الدكتور عادل رضوان

الدكتور براضية حكيم

بلحسين لخضر

مركان محمد البشير

الأستاذ:

الأستاذ:

الأستاذ:

الأستاذ:

السنة الجامعية 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

إهداء

بحول الله وقوته وبعد طول سنين، ها أنا أضع

قدمي على عتبة الختام، ولا يفوتني في هذا المقام أن أعبر

عن فائق شكري وإمتناني لخالقني. ما عساه يقوم العبد الفقير إلى الله جل شأنه الرابي عفوهُ و

مثوبته. فالحمد لله رب السموات والأرض وما أضلن ورب الأرضيين وما أقتلن، حمدا كثيرا طيبا

مباركا فيه. ثم ما عساني أقول لكما أمي وأبي. إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى من ذللت لي

الصعاب في دراستي إلى سر ابتسامتي إلى التي أبت إلا أن أكون في القمة إلى نور عيني ونبض

قلبي، إلى نبع العنان ورمز الأمان إلى هبة الرحمان أمي حفظك الله ورمك وجزاك عني كل خير أمي.

إلى من أحمل له في وجداني كل الحب والعنان ببره رب الإنس والجان أوصاني إليك إلى من شجعني

دائما للمضي إلى الأمام. أبي هذا تنويري عندي واضح البيان. أهدىكم هذا العمل المتواضع و أدعوا

لكما كما قال ربنا جل في علاه "ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً".

إلى سدي في الدنيا بعد والدي إلى من أكن لهما أصدق مشاعر الحب الى الأبناء على قلبي إخوتي

حفظهم الله. إلى من على تشجيعهم مضيت في دربي أخواتي العزيزات وإلى جميع أفراد عائلة

وصديقات دربي، دون أن أنسى رفيقة الدرب وشريكة عملي جمعة. وإلى كل طلبة الماستر محاسبة

مالية.

إلى كل الأساتذة إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد خاصة إلى أخي الدكتور والبروفيسور

الذي ساعدني في هذا البحث ولو بكلمة طيبة.

خيرة

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى الذين قال
فيهما الله تعالى/وَأَحْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنْ

الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ / سورة الإسراء - الآية 24 -

إلى من لو كان بإمكانني... لو صبتكما حياتي... ولأعطيتكما من عمري ما مضى منه وما
هو آتي... إلى من أحب فيهما كل شيء بلا استثناء... إلى من يبذلان ما
بوسعهما لإرضائي... إلى من يعطيني دوما وبدون مقابل... إلى من تعلمت منهما

والدايا العزيزين

الوفاء والشموخ...

ماذا أكتب عن فضلكما؟ ماذا أهديكم لأفي حقكم؟؟ تتقازم كلماتي أمام وصفكم...
لو أهديتكما روحي لن تكفي جزءاً من تضحياتكما... أدمعك يا الله أن تجعلهما لي عوناً
ولا تحرمني منهما وأن تزرقني محبتكما ورضاكما واجمعني وإياهما في الدنيا والآخرة...
يارب مني الدعاء ومنك الإجابة...

إلى أخي كما لا أنسى زوجته إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرّها إلى أخواتي
إلى شموع البيت التي لا تنطفئ فايز وصالح، يوسف، ليلى قدر
إلى زميلتي التي شاركتني العمل خيرة
إلى كل الصديقات

أتمنى لهم مستقبل زاهي بإنشاء الله.

جمعة

تُشَكَرُ

قالى تعالى: (لِيَن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ط)

سورة ابراهيم الآية -07-

فالشكر الأول والآخر والظاهر والباطن لله عز وجل
الذي منحنا الصبر والعقل لإتمام هذا العمل

إلى كل الأساتذة الذين تداولوا على

تكويننا من الابتدائي إلى الجامعي

وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور براضية حكيم الذي تفضل

بالإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل علينا بنصائحه

وإرشاداته القيمة

و الشكر موصول إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

التجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي تيسمسيلت

كما نشكر أعضاء اللجنة الموقرة الذين تكرموا

علينا وتشرفنا بمناقشتهم لهذا العمل

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال مديرية

توزيع الكهرباء والغاز بولاية تيسمسيلت و مدير مطبعة

المحاسبة الذين لم يبخلوا بأي معلومة تخص البحث مع

توجيه الشكر والعرفان إلى كل من ساعد في تقديم يد العون.

خيرة

+جمعة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المؤشرات والنسب المالية في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية, وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه, عموميات عن التحليل المالي, مستويات ومراحل التحليل المالي, التحليل المالي في ظل SCF, إضافة إلى أدوات التحليل المالي, والتحليل المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية وجدول التمويل, ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أهم المؤشرات والنسب المالية على القوائم المالية الخاصة بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بتيسمسيلت, وكأهم نتيجة توصلنا إليها هي أنّ المؤشرات والنسب المالية والتي تعد من أدوات التحليل المالي وهي أبرز أداة في تقييم الوضعية المالية لأي مؤسسة اقتصادية, إضافة إلى تحليل مخاطرها التي تواجهها كمخاطر السيولة وغيرها.

كلمات مفتاحية: مؤشرات ونسب المالية, تحليل المخاطر, مؤسسة اقتصادية.

Résumé :

L'objectif de ce mémoire est l'étude des rôles des indices financiers dans l'anticipation et la prévention contre les risques potentiels au sein de l'entreprise. En ce sens, l'analyse financière dite SCF, et notamment la gestion du flux financier et les ressources de financement en sont les principaux outils. Notre choix s'est porté sur la SONALGAZ pour vérifier l'impact de cette étude sur son rendement financier. Nous sommes parvenus à la conclusion que les indices financiers restent un moyen efficace pour l'évaluation de la situation financière de l'entreprise.

Mots clés : indices financiers, l'analyse des risques, l'entreprise économique.

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	أنواع التحليل المالي	1-1
42	جدول الميزانية المالية المختصرة	1-2
56	جدول التمويل	2-2

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	1-1
25	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية	2-1
47	إحتياجات رأس المال العامل	1-2
63	وظائف المؤسسة الاقتصادية	1-3
73	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز تيسمسيلت	2-3

قائمة الاختصارات و الرموز:

العبارة كاملة	شرحها	الاختصار
Système comptable financier	النظام المحاسبي المالي الجديد	SCF
Fand de rovpemenr	رأس المال العامل	FR
Besoin en Fand de rovpemenr	احتياجات رأس المال العامل	BFR
Besoin en Fand de rovpemenr d'expbiration	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	BFRE
Besoin en Fand de rovpemenr hors expbiration	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	BFRHE
Tresorerie nette	الخزينة الصافية	TRN

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
97	الميزانية جانب الأصول	1
98	الميزانية جانب الخصوم	2
99	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	3
100	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	4
101	جدول سيولة الخزينة الطريقة المباشرة	5
102	جدول سيولة الخزينة الطريقة غير المباشرة	6
103	جدول تغيير الأموال الخاصة	7
106/104	ملحق الكشوف المالية	8
107	الميزانية 2013-2014 جانب الأصول	9
108	الميزانية 2013-2014 جانب الخصوم	10
109	الميزانية المالية المفصلة 2014/2013	11
110	الميزانية المالية المختصرة 2014/2013	12
111	الميزانية 2014-2015 جانب الأصول	13
112	الميزانية 2014-2015 جانب الخصوم	14
113	الميزانية المالية المفصلة 2015/2014	15
114	الميزانية المالية المختصرة 2015/2014	16
115	الميزانية الوظيفية المفصلة 2015/2014	17
116	الميزانية الوظيفية المختصرة 2015/2014	18
117	الميزانية الاقتصادية	19
118	جدول حسابات النتائج 2013-2014	20
119	جدول حسابات النتائج 2014-2015	21

تمهيد:

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عدة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وتكنولوجية، تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها وازدهارها لكن غالباً ما يكون من أجل الحفاظ على بقائها.

ونظراً لكبر وتفاوت حجم المؤسسات وتعدد ما جعل نشاطها أكثر تنوعاً وتعقيداً وتعرضها لكم هائل من المخاطر أثناء إعداد قوائمها المالية وفي ظل هذه الظروف أصبحت المخاطر التي تواجه هذه المؤسسات يتطلب معالجتها وتحليلها، وبموجب ذلك اتجهت الأنظار إلى إجراء بعض الدراسات والتحليل حول الوضعية المالية للمؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي، لكن بالرغم من أهمية هذه الدراسات إلا أنها تبقى غير كافية لتقييم أدائها وضمان سير نشاط المؤسسة واستمرارها في المستقبل، فهناك وسائل أخرى تستخدمها الوحدة الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية من أكثر الوسائل استخداماً لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بحيث تكمل وظيفته في تفسير البيانات المحاسبية، كما يهدف إلى تشخيص المشاكل التشغيلية والمالية التي تعاني منها المؤسسة مثل إنخفاض مستويات الربحية وبالتالي فهو يعتمد على مجموعة من الأدوات وأهم هذه الأدوات استخداماً وشيوعاً هي المؤشرات والنسب المالية، كنسب الرفع المالي، نسب السيولة، نسب الكفاءة، إضافة إلى ذلك فإنّ عملية تحليل الخطر الاقتصادي تفرض على المؤسسة أن تعرف جيداً مختلف المخاطر الاقتصادية ومصادرها وهذا حتى تتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها، لأنه في بعض الحالات يكون التمييز بين المخاطر غير واضح وهذا من خلال المعرفة العامة لها، وبالتالي يصعب تحديدها وقياسها، وكل هذا نصادفه في تقييم وإعادة النظر في إعداد قوائمها المالية، التي تعرف على أنها عبارة عن ملخص لتلك البيانات والمعلومات المالية التي يتم التوصل إليها عن طريق الأحداث الاقتصادية للمؤسسات.

1- إشكالية الدراسة:

وعلى هذا النحو وانطلاقاً من كل ما سبق تتبلور أمامنا الإشكالية التالية والمتمثلة في ما يلي:

☞ كيف يمكن أن تساهم مؤشرات ونسب التحليل المالي في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية

في ظل النظام المحاسبي المالي ؟

الأسئلة الفرعية:

وتتفرع عن الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي:

☞ فيما تكمن أهمية التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرار ؟

☞ ما هي الأدوات والأساليب التي تستخدم في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية ؟

☞ فيما تتمثل مخاطر المؤسسة الاقتصادية وكيف يساهم المحلل المالي في تحليلها ومواجهتها ؟

2- فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الأسئلة الفرعية تجدر بنا الإشارة إلى إفتراض الفرضيات التالية:

☞ تتمثل أهمية التحليل المالي في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة كما يساعد إدارة المؤسسة في رسم

أهدافها وتصحيح الانحرافات حال حدوثها

☞ أهم الأدوات والأساليب التي تستخدم في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية منها القوائم المالية المتمثلة

في الميزانية وجدول حسابات النتائج، المؤشرات و النسب المالية.

☞ مخاطر المؤسسة الاقتصادية أنواع وهي المخاطر التي يمكن التخلص منها، والمخاطر التي يمكن تحويلها

للأطراف الأخرى، والمخاطر التي بإمكان المؤسسة نفسها أن تديرها، حيث يساهم المحلل المالي في تحليلها

ومواجهتها وذلك من خلال اهتمامه بما هو دائم وما هو غير دائم طويل وقصير الأجل بالنسبة لأصول

المنشأة وخصومها.

3- أهمية الدراسة:

للتحليل المالي أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة، فهو حقا

يبين لهم أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف

المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج

تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة، ومن ثم تحديد نقاط القوة لتشجيعها، ونقاط الضعف لمعالجتها.

أهداف الدراسة:

- ✎ تجنب وتحليل مختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة.
- ✎ تحقيق التوازن المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- ✎ التعرف على أهم نسب التحليل المالي وكيفية استخدامها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

4- الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت موضوع التحليل المالي كآلية لتحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية مايلي:

- ✓ دراسة أعمران وردة (التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أوالحاج البويرة، 2014-2015): عالج الباحث دور التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي، حيث أسقط دراسته على مستوى ديوان الترقية والتسيير العقاري بتحليل قوائمها المالية، حيث خلصت دراسته إلى أنّ التحليل المالي في ظل SCF سوف يؤدي في المستقبل إلى تحسين نوعية المعلومة المالية من جهة، وتغيير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة من جهة أخرى، باعتبارها أصبحت تمثل مصدر المعلومة المالية التي تعتمد عليها كل الوظائف الأخرى بمناسبة اتخاذ القرارات.
- ✓ دراسة لزعر محمد سامي (التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012): تناول الباحث في دراسته مدى تأثير تطبيق SCF على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية حيث تطرقوا إلى إبراز علاقة SCF بالمعايير المحاسبية الدولية وكيفية إعداد القوائم المالية ضمنها، وتطرقوا كذلك للإطار النظري للتحليل المالي من مجالات وأبعاد، ثم أسقطوا الأدوات والأساليب المالية على القوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم، وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: تهدف المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومة مالية شفافة وموثوق بها وقابلة للمقارنة دولياً عن الوضعية المالية والأداء في المؤسسات.
- ✓ دراسة يحيوي مفيدة، عريف عبد الرزاق (أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة، مداخله ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول: النظام المحاسبي

المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي الوادي، يومي 17 و18 جانفي 2010): تطرقا الباحثان إلى مداخلتهما باعتبار التحليل المالي من أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية وذلك للضرورة التي تملئها متطلبات التسيير من تخطيط ورقابة وتقييم للأداء بناء على مجموعة من الأدوات التحليلية التي يمكن من خلالها الكشف عن أوجه الضعف والقوة في مختلف جوانب نشاط المؤسسة، حيث ركزوا على جدول تدفقات الخزينة.

✓ دراسة قادري عبد القادر (القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة المدية، 2009): عالج الباحث في دراسته المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية من خلال المفاهيم والجوانب الأساسية المتعلقة بالمحاسبة، ثم تطرق إلى الإطار العام لإعداد القوائم المالية واختتم دراسته بالتطرق إلى إجراءات القياس المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية مع القيام بمقارنة تلك الأسس والإجراءات مع ما ورد في SCF.

✓ دراسة اليمين سعادة (استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009): تناول الباحث في دراسته ما إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، حيث من أهم ما توصل إليه من نتائج ما يلي:

التحليل المالي وسيلة لتقييم الأداء، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما يمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها.

نلاحظ أنّ هذه الدراسات تناولت تشخيص الوضع المالي، في حين ما تضيفه دراستنا هو مدى مساهمة المؤشرات والنسب المالية في تحليل مخاطر المؤسسات الاقتصادية بدراسة المؤشرات بأنواعها رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، الخزينة الصافية، ومختلف النسب المالية وأثرها في التقليل من مخاطر الربحية، السيولة... الخ.

5- منهج الدراسة:

للتعرف على كيفية وطرق مواجهة مخاطر المؤسسة الاقتصادية تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وذلك بإعطاء تعريفات للتحليل المالي وتحديد أهم النسب والمؤشرات المستخدمة في تقييم وتحليل مختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم إسقاط الجانب النظري على مؤسسة سونلغاز للكهرباء والغاز بإتباع منهج دراسة حالة من خلال تحليل القوائم المالية لهذه المؤسسة.

6- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

👉 **الموضوعية:** تنحصر دراستنا حول التحليل المالي وأدواته (خاصة المؤشرات والنسب المالية) كوسيلة لتجنب وتحليل مختلف مخاطر المؤسسة الاقتصادية.

👉 **المكانية:** سوف تكون الدراسة على مستوى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بتيسمسيلت.

👉 **الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية في دراسة عناصر القوائم المالية للسنوات 2013-2014-2015.

7- تقسيمات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة جزئين الجزء النظري والجزء التطبيقي فالجانب النظري قسّم إلى فصلين، الفصل الأول تحت عنوان ماهية التحليل المالي والذي قسّم بدوره إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول عبارة عن مدخل للتحليل المالي، والمبحث الثاني بعنوان أساسيات عن التحليل المالي، أمّا المبحث الثالث فهو مراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه، في حين تطرقنا في الفصل الثاني إلى أدوات التحليل المالي حيث أننا ركزنا على المؤشرات والنسب المالية والذي بدوره يضم ثلاثة مباحث فالمبحث الأول هو التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، أمّا المبحث الثاني فهو أدوات التحليل المالي و المبحث الثالث تمثل في التحليل المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية وجدول التمويل، وفيما يخص الفصل الثالث فقد عنون بالمؤشرات والنسب المالية كآلية لتحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية فقسّم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول مخاطر المؤسسة الاقتصادية أمّا المبحث الثاني تمثل في تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة الاقتصادية بينما

المبحث الثالث قمنا بإسقاط ما جاء في الجانب النظري من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز من خلال دراسة علاقة المؤشرات والنسب المالية بتحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة, إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها, وهو أداة للتخطيط السليم, ويعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل, كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح, كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تحليل وتقييم وضعيتها.

فالغرض من هذا الفصل هو التزود بالإطار النظري للتحليل المالي, من أجل ذلك سيكون هيكل

هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي

المبحث الثاني: أساسيات عن التحليل المالي

المبحث الثالث: مراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي

يتناول هذا المبحث التعريف بموضوع التحليل المالي من خلال إستعراض الإطار المفاهيمي للتحليل المالي، بتقديم مجموعة من المفاهيم والتعريفات المتعلقة بالتحليل المالي، أهميته وأهدافه، محددات ومجالات استعمال التحليل المالي، وفي الأخير مقوماته ومنهجيته.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

سنتناول في هذا المطلب تعاريف عن التحليل المالي، من هو المحلل المالي؟ وماهي خصائصه؟، أهمية وأهداف التحليل المالي.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

تطرقنا في هذا الفرع إلى تعريف التحليل المالي، تعريف المحلل المالي وخصائصه.

أولاً: تعريف التحليل المالي

هناك بعض المصطلحات المرادفة لمصطلح التحليل المالي مثل التحليل المحاسبي وتحليل ومناقشة القوائم المالية، وهي جميعا تشير إلى تحقيق هدف واحد متماثل يتعلق بدراسة ما تحتويه القوائم المالية من بيانات وتفسير العلاقات المهمة التي يمكن أن تنشأ فيما بينها خدمة للجهات العديدة، إلا أن هناك خلطا قد يحدث لدى البعض في فهم وتوضيح كل من مصطلحي التحليل المالي والتحليل المحاسبي، على اعتبار أن التحليل المالي يتعلق بدراسة البيانات المالية وأن التحليل المحاسبي يتعلق بدراسة البيانات المحاسبية، وينشأ هذا الخلط من خلال اعتبار أن مصطلحي البيانات المحاسبية والمالية هما مصطلحان مختلفان عن بعضهما، في حين يمكن القول أن البيانات المالية هي أحد أنواع البيانات المحاسبية على اعتبار أن البيانات المحاسبية يمكن أن تشمل كلاً من البيانات المالية وغير المالية (الكمية والوصفية) ويمكن القول أن البيانات التي تحتويها القوائم المالية هي في غالبيتها بيانات مالية¹.

¹ قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الطبعة الأولى، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2011، ص 71.

وباختلاف المفكرين تعدد تعاريف التحليل المالي وفيما يلي سنكتفي ببعضها :

1- التحليل المالي هو تقييم ظروف المشروع الحاضرة ودراسة الأداء الماضي والتنبؤ بإمكانية تحقيق الأهداف المرغوبة في المستقبل, وهو أداة هامة لاقترب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المشروع وهو تحليل التقارير المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة)¹.

2- ويعرف التحليل المالي على أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات, لخلق نسب ونماذج رياضية , تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة, كما يعتبر مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف².

3- هو عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي³.

4- التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالشركة وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة, ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها⁴.

5- يعرف التحليل المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام أدوات وتقنيات بهدف الخروج بنقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية واقتراح الحلول والاقتراحات التي تمكن المؤسسة من الخروج من حالة الضعف أو الحفاظ على مواقع القوة⁵.

¹ نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 135.

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SME Financial.Inc، فلسطين، 2008، ص 32.

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى والثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006-2009، ص 72.

⁴ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 20.

⁵ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 42.

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف الآتي:

التحليل المالي هو دراسة محاسبية لأنه يهتم بفحص القوائم المالية للمؤسسة لفترة أو فترات ماضية قصد تقييم المعلومات التي تفيده المؤسسة، وهو كذلك دراسة تنبؤية لأنه عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف تقييم الماضي والمساهمة في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات، وهو أيضا وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية لأنه يعتبر خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.

ثانياً: تعريف المحلل المالي و خصائصه

1- تعريف المحلل المالي: هو عبارة عن اختصاصي في التحليل المالي إذ تتمثل مهمته في متابعة قيم قطاع أو مجموعة من القطاعات الاقتصادية، وكذا إعداد دراسات في ميدان البورصة (تقديم إرشادات في مجال توظيف الأموال، الاستثمار... الخ)¹،

2- خصائص المحلل المالي²:

- أن يكون لطيفا ومحبا للآخرين، ولديه ميل لإنشاء العلاقات معهم.
- أن يكون تفكيره منظما وعقله بارعا في تحليل وتصنيف الأشياء.
- أن يكون لديه ميل طبيعي للاستفسار عن كل ما يحيط به.
- أن يكون لديه القدرة على الاستفادة مما يجمعه من معلومات.
- أن يكون لديه بعد نظر عند دراسته.
- أن تكون لديه رغبة في البحث عن الحقائق.
- أن تتصف أحكامه بالأمانة والنضج والموضوعية.
- لا بد أن يكون مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا مناسبا.

¹ خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 47.

² أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 129.

- أن يتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المؤسسة.

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها , وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي

تطرقنا في هذا الفرع إلى أهمية وأهداف التحليل المالي.

أولاً: أهمية التحليل المالي

تمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية¹:

1- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي اعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي.

2- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.

3- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.

4- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق.

5- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.

6- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها.

7- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة.

8- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.

ثانياً: أهداف التحليل المالي

بعد إجراء الفحوصات الدقيقة للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها نستخلص عدة أهداف ونتائج تنقسم إلى داخلية وخارجية².

¹ أعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محمد أو الحاج، البويرة، 2014-2015، ص31.

² نفس المرجع، ص31-32.

1- أهداف داخلية: وهي كالتالي:

- 1- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- 2- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل.
- 3- معرفة المركز المالي للمؤسسة والأخطار التي قد تتعرض لها.
- 4- اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح.
- 5- وضع المعلومات المتوصل لها للاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة.
- 6- وضع المعلومات والنتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة).

2- أهداف خارجية: وتمثل في:

- 1- إعطاء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- 2- تقييم النتائج المالية والأرقام الخاضعة للضريبة.
- 3- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القرض.
- 4- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغالية للمؤسسة.
- 5- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.

المطلب الثاني: محددات ومجالات استعمال التحليل المالي

تطرقنا في هذا المطلب لمحددات ومجالات استعمال التحليل المالي.

الفرع الأول: محددات التحليل المالي

بالرغم من أهمية التحليل المالي للقوائم المالية وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة ومدى كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة، إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها وهي¹:

- 1- كمية ونوعية المعلومات المتاحة المستخدمة في التحليل المالي.

¹ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص45.

- 2- درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب.
 - 3- دخول بعض الأحكام الافتراضية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقدير البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها.
 - 4- مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية، لأن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج.
 - 5- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية.
 - 6- عدم اظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.
 - 7- اختصار البيانات المالية في القوائم المالية يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
 - 8- تركيز اهتمام المحلل المالي في معظم الحالات على جانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة دون الجوانب الأخرى.
 - 9- موقع المؤسسة أو المشروع ونوعه والتكنولوجيا المستخدمة فيه.
- وهذه المحددات لا تقلل من أهمية التحليل المالي، ولكن توجب استعماله بحكمة وحذر وليس كأداة ميكانيكية وبدون تفكير¹.

الفرع الثاني: مجالات استعمال التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية²:

- 1- **التخطيط المالي:** تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمراً ضرورياً لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

¹ عمار آكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص 27.

² أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 127-128.

2- تحليل تقييم الأداء: هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة, مثل الإدارة, المستثمرين والمقرضين, وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية, لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

3- التحليل الائتماني: يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقاته مع المقرض (المدين), وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض, فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

4- التحليل الاستثماري: يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للقوائم المالية, وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها, و قدرة التحليل المالي تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الادارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

5- تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا, وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما.

المطلب الثالث: مقومات ومنهجية التحليل المالي

تطرقنا في هذا المطلب إلى مقومات ومنهجية التحليل المالي.

الفرع الأول: مقومات التحليل المالي

كي تنجح عملية التحليل المالي للقوائم المالية في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة, لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها, فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة, فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما

يتعلق به نفسه, ومنها ما يتعلق بمنهج و أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها, ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها¹, ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي²:

أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل, ولا بد أن يعتمد على استخدام أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها من جراء عملية تحليل حالة المؤسسة, ومن أجل أن يحقق القائم على عملية التحليل المتطلبات والأهداف المنشودة من هذه العملية لا بد له أن يراعي العناصر التالية:

1- أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

2- أن يبرز الفروض التي يبنى عليها عملية التحليل وأيضا المتغيرات الكمية والنوعية والتي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

3- أن لا يقف المحلل عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها.

4- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحمور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي, من أجل أن يقوم بتقديم تقريره وما يتضمنه من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متخذ القرار.

5- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية, ولا بد أن تتسم بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 4.

² دردوري لحسن، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 17-18.

بالرغم من أنّ طريقة التحليل المالي يجب أن تترك تفصيلاً لرأي المحلّل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن تواجهه، إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساساً مدخل عام لمنهجية التحليل المالي، ومن هذه الأسس العامة ما يلي¹:

- 1- **تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلّل:** ويبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلّل لمعرفة ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنّه يجنب المحلّل العمل غير اللازم وبمكّنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.
- 2- **تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية:** من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل، لأنّ القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.
- 3- **تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلّل للوصول إلى غايته .**
- 4- **اختيار الأداة المناسبة للتحليل والمعيار المناسب للمقارنة.**
- 5- **تشخيص أسباب الانحرافات ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها أو الحد منها.**
- 6- **وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.**

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص240-241.

المبحث الثاني: أساسيات عن التحليل المالي

سنتناول في هذا المبحث أنواع التحليل المالي، متطلبات التحليل المالي ووظائفه، والمعايير المستخدمة في التحليل المالي.

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي ونتائجه

يتضمن هذا المطلب مختلف أنواع التحليل المالي ونتائجه.

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استناداً إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس مايلي¹:

أولاً: الجهة القائمة بالتحليل

يتم تقسيم التحليل المالي استناداً إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

1- التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخلياً، وغالباً ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2- التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية... الخ.

ثانياً: البعد الزمني للتحليل

إنّ للتحليل المالي بعداً زمنياً، يمثل الماضي والحاضر، وبناءً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

1- التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن): بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص3128.

عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر, يساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة.

2- التحليل الأفقي (المتغير): يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير, بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصاناً عبر فترة زمنية, وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون, فإن هذا التحليل يتصف بالحركية, لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة, يساعد هذا النوع على اكتشاف سلوك المؤسسة.

ثالثاً: الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

1- التحليل المالي قصير الأجل: يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل, ويستفاد منه في قياس قدرات المنشأة وإنجازاتها في الأجل القصير, ويعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل كذلك, كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية, ورأس المال العامل ومكوناته, والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير, وبناءً على ما ذكر يهتم به البنوك والموردون, والمديرون الماليون كل في إطار عمله.

2- التحليل المالي طويل الأجل: يتصف بطول الفترة الزمنية التي يغطيها, وبالتالي فإنه يستفاد منه في قياس قدرات المنشأة وإنجازاتها في الأجل الطويل, ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة, والربحية في الأجل الطويل, إضافة إلى تغطية التزامات المنشأة طويلة الأجل, بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها, ومدى انتظامها في توزيع الأرباح, وحجم هذه التوزيعات, وتأثيرها على أسعار أسهم المنشأة في السوق المالية, كما يستفيد من هذا التحليل مجموعة المستثمرين في أسهم المنشأة, والمستثمرين في السندات وأصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الاقراض طويلة الأجل أو صناديق التنمية بأنواعها.

رابعاً: المدى الذي يغطيه التحليل

يمكن تبويب التحليل استناداً إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي إلى ما يلي:

1- التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة نشاطات المنشأة لسنة مالية واحدة أو لمجموعة من السنوات.

2- التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءاً من نشاطات المنشأة فقط لفترة زمنية معينة أو أكثر.

الجدول رقم (1-1): أنواع التحليل المالي

أنواع التحليل المالي	انقساماته
البعد الزمني للتحليل	(1) التحليل الرأسي (2) التحليل الأفقي
الجهة القائمة بالتحليل	(1) التحليل الداخلي (2) التحليل الخارجي
المدى الذي يغطيه التحليل	(1) التحليل الشامل (2) التحليل الجزئي
الفترة التي يغطيها التحليل	(1) التحليل المالي قصير الأجل (2) التحليل المالي طويل الأجل

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على ما سبق.

الفرع الثاني: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.

أولاً: نتائج التحليل الخارجي

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها¹:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلباً للقرض من البنك.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

ثانياً: نتائج التحليل الداخلي

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج خضر باتنة، 2008-2009، ص 12.

- كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية¹:
- الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
 - الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل.
 - التحقيق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلاً.
 - اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
 - وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.

المطلب الثاني: متطلبات التحليل المالي ووظائفه

سننتقل في هذا المطلب إلى متطلبات التحليل المالي ووظائفه.

الفرع الأول: متطلبات التحليل المالي

يتطلب التحليل المالي العديد من الأمور منها²:

- حساب النسب المالية وتفسير مدلولها, وذلك بتحديد معنى ومفهوم هذا المؤشر بالنسبة للمؤسسة وما موقف المؤسسة منه؟ وهل هو في صالح المؤسسة أم لا؟
- أي أنه يجب الإجابة على السؤالين التاليين:
- هل هذه النسبة مرتفعة أم منخفضة, أم في المستوى الطبيعي؟
 - هل هذه النسبة في صالح المؤسسة أم لا؟
- وللإجابة يتم المقارنة بين النسب التي حققتها المؤسسة, وتلك المحققة في المؤسسات المنافسة والمماثلة في النشاط, فإذا تبين وجود انحراف كبير في مؤشرات المؤسسة عن غيرها دل ذلك على وجود مشكلة تستلزم القيام بتحليل مالي أعمق للتعرف على أسباب المشكلة والسعي لعلاجها, وقد يتم مقارنة مؤشرات سنة معينة مع ما تحقق في سنوات أخرى للوقوف على تطور الأوضاع المالية, لكن يرى البعض أنها مؤشرا مضللاً, فأحيانا تظهر هذه المؤشرات تطورا في المؤسسة, ولكن بوتيرة أقل من المؤسسات الأخرى.

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

² شعيب شنوف، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ص 35.

الفرع الثاني: وظائف التحليل المالي

من بين وظائف التحليل المالي إدارة ومساعدة متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح, والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار, ومن بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي¹:

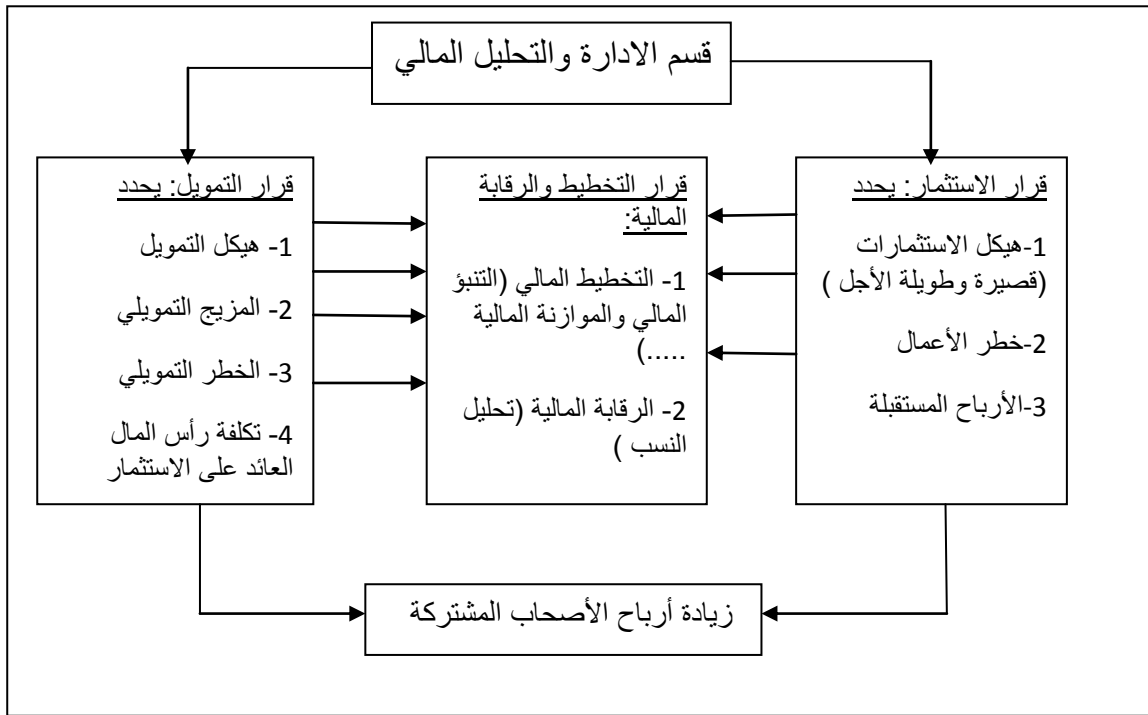
- قرار الاستثمار

- قرار التمويل

- قرار التخطيط والرقابة المالية

والشكل التالي يبين وظائف التحليل المالي:

الشكل رقم(1-1): المخطط العام لوظائف التحليل المالي



المصدر: خلدون إبراهيم شريفات, الإدارة والتحليل المالي, دار وائل للنشر, الجزائر, 2001, ص 96.

من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية²:

¹ خلدون إبراهيم شريفات, الإدارة والتحليل المالي, دار وائل للنشر, الجزائر, 2001, ص ص: 95-96.

² خلدون إبراهيم شريفات, الإدارة والتحليل المالي, مرجع سبق ذكره, ص 96.

1- التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

2- تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل, وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

3- تحديد الهيكل المالي للمشروع: إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل, كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

المطلب الثالث: المعايير المستخدمة في التحليل المالي

لكي يتم تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عملية التحليل المالي فلا بد من وجود مجموعة من المعايير التي يمكن أن تعتمد في ذلك إذ أن مجرد التوصل إلى أرقام مطلقة من خلال عملية التحليل المالي لا يعني شيئاً إلا إذا تم تفسير تلك النتائج كما أن تفسير النتائج لا يمكن أن يتم إلا بوجود مجموعة من المعايير.

الفرع الأول: مفهوم المعايير

تطرقنا في هذا الفرع إلى تعريف المعايير، خصائص المعايير، استخدامات المعايير.

أولاً: تعريف المعايير

المعيار هو أداة يقاس عليها شيء معين بهدف إعطاء حكم معين عليه وتفسير نتائجه¹.

ثانياً: خصائص المعايير

وحتى يكون للمعيار معنى ما أو يكون مقبولاً , لا بد له من أن يتصف بالخصائص التالية²:

1- أن يتصف المعيار بالواقعية, أي بإمكانية تنفيذه, لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه, ولا أن يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.

2- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي.

3- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وأن لا يحتمل أكثر من معنى.

¹ قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص81.

² عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مرجع سبق ذكره، ص20.

ثالثاً: استخدامات المعايير

تستخدم المعايير للغايات التالية¹:

- 1- إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى ومغزى يمكن تفسيرهما في ضوءه.
- 2- استعمال المعايير كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

الفرع الثاني: أنواع المعايير

وهناك أربع أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة نذكرها فيما يلي²:

1- معيار التحليل المالي المطلق: ويعني المعيار المطلق أنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين, وهو بذلك يمثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات, ويقاس به التقلبات الواقعية, يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى ابتعاده عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات, ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.

2- معيار التحليل المالي للصناعة: وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية والهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة, ويعتبر هذا المعيار أكثر قرباً إلى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة.

3- معيار التحليل المالي التاريخي: عبارة عن النسب والأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي, والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي, والتوقع المستقبلي بشأن أدائها.

4- معيار التحليل المالي المخطط: يصمم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة, والذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة, وهذا المعيار يصمم بناءً على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشراً للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات, كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل

¹ نفس المرجع السابق، ص20.

² اليمز سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مرجع سبق ذكره، ص16-18.

أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية, وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.

المبحث الثالث: مراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل

المطلب الأول: مستويات و مراحل التحليل المالي

تناول هذا المطلب مستويات ومراحل التحليل المالي.

الفرع الأول: مستويات التحليل المالي

يقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل مستويات ثلاث رئيسية، يمكننا أن نوجزها فيما يلي¹:

1- على مستوى المشروع: حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمشروع نفسه فقط، فيدرس ربحيته وسيولته وهيكل التمويل فيه بالإضافة إلى كفاءته ونشاطه، ويتم إنجاز ذلك بأشكال مختلفة فإما أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات التي تفني بغرض التحليل، ويعتبر هذا التحليل قاصرا لأنه يفصل المشروع عن محيطه والعوامل المؤثرة فيه، وبالتالي تحتفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف في المشروع.

2- على مستوى القطاع: وهو التحليل الذي يقوم المحلل بإجرائه على المشروع آخذا بالاعتبار القطاع الذي ينتمي إليه، فيتم تحليل القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بقوائم مالية لمشاريع أخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم وفي النشاط، أو أن يتم مقارنة نتائج تحليل القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على أداء المشروع والتعرف على نقاط ضعفه وقوته، وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاستثمار أموالهم في أسهمها.

3- المستوى العام: وهو التحليل الأشمل والذي يقوم بدراسة المشروع وظروفه الاقتصادية بل وظروف القطاع الذي ينتمي إليه، وظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل, وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه, ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي¹:

1- تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه, ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره, ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى, ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي, وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

3- اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل, ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها, إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

4- إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل, وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

5- التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل, المالي في إبداء رأي في محايد, بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

6- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثاني: نطاق التحليل المالي ومصادر المعلومات اللازمة له

سنتطرق في هذا المطلب إلى نطاق التحليل المالي ومصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي.

¹ ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء للمؤسسة الاقتصادية، دار الحمديّة العامة، الجزائر، 1999، ص 135.

الفرع الأول: نطاق التحليل المالي

يقسم نطاق التحليل المالي إلى تحليل مالي داخلي وتحليل مالي خارجي¹.

1- التحليل المالي الداخلي: ونعني به أنه يقام من قبل شخص من داخل المؤسسة, ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمؤسسة وتقل فيه أخطاء التقدير, خاصة وأن القائم به يتوفر على معلومات متنوعة تجعل تحليله أكثر نجاعة ودقة وتفصيل.

2- التحليل المالي الخارجي: وهو التحليل الذي يقوم به شخص خارجي عن المؤسسة, أو هيئة معينة تسعى إلى إعطاء نظرة حول الصحة المالية للمؤسسة, بإظهار الإيجابيات والسلبيات, ثم إعطاء الحلول المناسبة, ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل لا يهتم إلا بجانب معين من جوانب الوضعية المالية للمؤسسة, ويلجأ المحلل المالي الخارجي إلى الطرق المشابهة لتلك الطرق المستعملة من طرف المحلل المالي الداخلي, لكنه لا يملك نفس الكمية من المعلومات عن المؤسسة المراد تحليل وضعيتها المالية.

الفرع الثاني: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر, هما مصادر داخلية ومصادر خارجية, ويتوقف مدى اعتماده على أي منها حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة².

أولاً: المصادر الداخلية

تنطوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل المالي من المشروع نفسه سواء كانت البيانات مكتوبة أو شفوية.

ثانياً: المصادر الخارجية

يستطيع المحلل المالي الحصول عليها من مصادر عدة أبرزها:

1- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية وقائمة الدخل, وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.

¹ زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص16.

² عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مرجع سبق ذكره، ص24.

- 2- تقرير مدقق الحسابات والتقارير الختامية لأعضاء مجلس الإدارة.
- 3- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
- 4- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.
- 5- المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الصحف اليومية والمجلات والنشرات الإقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
- 6- المكاتب الاستشارية.

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من نتائج التحليل المالي

يمكن أن نوجز أهم هذه الأطراف وهي: الإدارة، المستثمرون الحاليون والمرقبون، الدائنون، البنوك... الخ. كما يمكننا تقسيم هذه الأطراف إلى قسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها، ولعل الأطراف الداخلية الأكثر استفادة من التحليل المالي لما يتوفر لهذه الأطراف من معلومات مالية وغير مالية ومعلومات منشورة وغير منشورة، بعكس الأطراف الخارجية التي غالبا ما يكون اعتمادها الأساسي على القوائم المالية المنشورة فقط¹.

الفرع الأول: الأطراف الداخلية

يقصد بهم المستويات الادارية المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الادارية يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر، نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها²، ويمكن تصنيفها إلى:

1- إدارة المؤسسة: تهتم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي، وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها المثوية، أو من خلال إيجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات حسابات النتائج أو الميزانية أو كليهما معا باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية والنوعية التي تعرف في أدبيات الإدارة المالية بالمؤشرات المالية ثم تفسيرها أو استخدامها بشكلها البسيط

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص73.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص26.

أو المركب في معادلات رياضية أو إحصائية في بناء نماذج معينة وبالتالي تفسيرها تفسيراً مسبباً بغية التوصية بمعالجة نواحي القصور وتطوير جوانب القوة منها¹.

2- أصحاب المؤسسة: وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها على توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم².

3- اتحاد العمال: يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في مزاوله نشاطها والتوسع فيه، ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين، وإيجاد مواقع شغل جديدة³.

الفرع الثاني: الأطراف الخارجية

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بها، إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون والمتوقعون والمقرضون على اختلاف فئاتهم والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم علاقة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون على أساسها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر⁴، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:

1- سماسرة الأوراق المالية: يهدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي إلى التعرف على ما يلي⁵:

¹ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مرجع سبق ذكره، ص: 40-41.

² منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص: 18-19.

³ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 33.

⁴ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

⁵ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 236.

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة، أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.
- أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

2- المستثمرون الحاليون والمتوقعون: يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة، ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة ومقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها، فلكي يرضى المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال مقارنة أرباح المؤسسات داخل نفس الصناعة¹.

3- العملاء: باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان².

4- الموردون: يهتم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية³.

¹ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مرجع سبق ذكره، ص42.

² حنفي علي، مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات التمويل، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص75.

³ نفس المرجع، ص75.

5- الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما تحين آجال الاستحقاق¹، فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين²:

- **الديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، مستوى الربحية وكفائتها في تغطية الفوائد السنوية.

- **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

6- الغرف التجارية: تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات والصناعات التي تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسطية ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات³.

7- المصالح الحكومية: يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية⁴:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.

- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

- مراقبة الأسعار.

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 19.

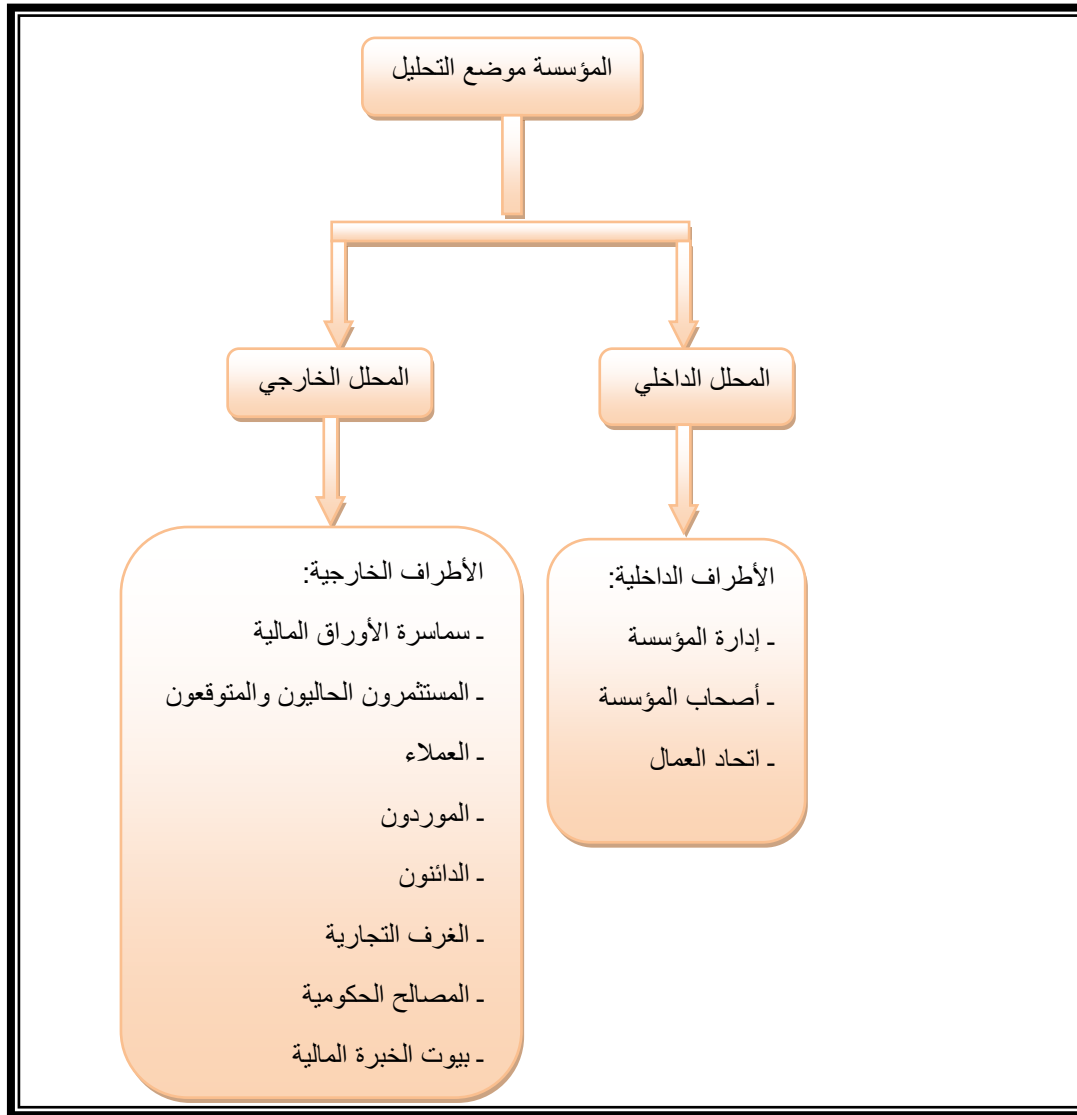
³ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁴ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 237.

8- **بيوت الخبرة المالية:** تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادراتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أو من خارجها, وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتري لتلك الخدمات¹.

وفي ضوء ما سبق يمكن توضيح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

¹ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مرجع سبق ذكره، ص 43.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تمّ التعرف على طبيعة التحليل المالي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل, ثم ذكر مختلف الأطراف المهتمة به و بمراحله التي لا يمكن تحقيق الأهداف المسطرة منه دون القيام بها, وكل ما تناولناه مكننا من استنتاج أنّ التحليل المالي هو أحد الأساليب التحليلية في المؤسسة حيث اتضح بأنّه عبارة عن أداة مميزة في اتخاذ القرارات وتحليل المخاطر... وبهذا أصبح ضروري للإدارة المالية.

فالمحلل المالي يقوم بتحليل الحالة المالية للمؤسسة بالاستعانة على أدوات وأساليب التحليل المالي من أجل الوصول إلى مؤشرات توجيهية تحكم هذه الوضعية وهذه الأدوات والأساليب سنتطرق لها في الفصل الموالي.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي أداة تسييرية فعّالة من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال دورة معينة أو عدة دورات، معتمدا في ذلك على عدة أدوات وتقنيات ضرورية هامة تساعد على اكتشاف مواطن القوة والضعف في الهيكل المالي والحكم على السياسة المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة، ومن ثم القيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة ومحاولة إعادة التوازنات إلى حالتها الطبيعية وإعطاء صورة واضحة عن المؤسسة للمحيط الخارجي.

وتتم دراسة الوضعية المالية للمؤسسة أساسا عن طريق تحليل الميزانية المالية، من أجل ذلك يستخدم المحلل المالي مجموعة من الوسائل والأدوات الضرورية للتحليل والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

سيتناول هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

المبحث الثالث: التحليل المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية وجدول التمويل

المبحث الأول: التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي

جاء القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 متضمنا النظام المحاسبي المالي، وتقرر تطبيقه في المؤسسات الجزائرية سنة 2009 ثم أجل إلى 2010، والشئ المميز في هذا القانون هو تسميته بالحاسبة المالية وهي تسمية ذات دلالة مهمة حيث أن نظام المعايير المحاسبية الجديدة مرتبط بالجانب المالي للمؤسسات أكثر من الجانب المحاسبي.

المطلب الأول: مدخل للنظام المحاسبي المالي

لقد عمدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية من أجل إصلاح المنظومة المحاسبية من خلال تبني نظام محاسبي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية، أملاً في تحقيق مجموعة من الأهداف، فظهر النظام المحاسبي الجزائري.

أولاً: تعريف النظام المحاسبي المالي ومميزاته

1- تعريف النظام المحاسبي المالي

عرّف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالحاسبة المالية، الحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية¹.

2- مميزات النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات أساسية جديدة وهي²:

¹ الجريدة الرسمية، العدد 74، القانون 07-11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03، ص 3.

² وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة التعليمية الوزارية رقم 2 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، كفاءات وإجراءات تنفيذ الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)، ص 2.

- 1- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيق النظام المحاسبي المالي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة.
- 2- إيضاح المبادئ و القواعد التي يجب أن تسيّر التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات وتقييمها وإعداد الكشوف المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات.
- 3- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة و تسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.
- 4- إمكانية المؤسسات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

ثانياً: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

1- أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام فيما يلي¹:

- يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة.
- توضيح المبادئ المحاسبية ومراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييد وكذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعب.

¹ بن هرهور عبد الرحمان، المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016، ص33.

يكتسي النظام أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في إطار التوحيد المحاسبي العالمي والذي يهدف إلى¹:

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.
- فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم.
- توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

2- أهداف النظام المحاسبي المالي

تكمن أهداف النظام المحاسبي المالي في²:

- تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المكتب الدولي للمعايير المحاسبية وتحسين جودتها.
- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية.
- تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة الوفية والعادلة.

المطلب الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يتم إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية التي جرى العرف على أنها تمثل سنة مالية تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31، وهي تقدم إلى مجموعة من الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة

¹ ناصر مراد، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، مداخلة ضمن ملتقى حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، الجزائر، 2009، ص7.

² جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2009، ص12.

بالوحدة الاقتصادية، سواء كانت من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها، حيث يتم اتخاذ العديد من القرارات في ضوء البيانات التي تحتويها القوائم المالية.

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية

تناول هذا الفرع تعريف القوائم المالية وخصائصها، أهداف القوائم المالية والفروض الأساسية المرتبطة بإعدادها.

أولاً: تعريف القوائم المالية وخصائصها

1- تعريف القوائم المالية

القوائم المالية عبارة عن ملخص تلك البيانات والمعلومات المالية التي يتم التوصل إليها عن طريق الأحداث الاقتصادية للمؤسسات، كما أنها تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية¹.

2- **خصائص القوائم المالية:** تعتبر القوائم المالية أهم وسيلة للإفصاح أو الإبلاغ المالي عن وضعية المؤسسة، حيث تحتوي على الخصائص التالية²:

- **الوضوح:** إذ يجب أن يتم عرض وتقييم العمليات وفقاً لواقعها ومضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط.

- **الملائمة:** أي أن تكون المعلومات تفيد وتساعد المستخدمين في اتخاذ القرار، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون علاقة منطقية بين المعلومات المقدمة واحتياجات مستخدمي البيانات المالية، إضافة إلى ضرورة عرض معلومات موثوق منها وتقديمها في الوقت المناسب¹.

¹ عبد القادر قادري، القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2009، ص52.

² أوسرير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية (حالة جدول حساب النتائج)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، بالقطب الجامعي الجديد الشط، المركز الجامعي بالوادي، يومي 18/17 جانفي 2010، ص3-4.

- الشفافية (الموثوقية): تكون المعلومات موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز، ولتحقيق ذلك يجب أن تتميز البيانات المالية بالخصائص الآتية²:
- التمثيل بأمانة.
- المحتوى فوق الشكل.
- الحياد، الحيطة والحذر.
- قابلية المقارنة: يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة أداء المؤسسة عبر الزمن وإجراء المقارنات مع أداء المؤسسات الأخرى، و من أهم ما تتضمنه إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية³.
- القابلية للفهم: تكون المعلومة قابلة للفهم إذا كانت سهلة ودقيقة حتى يفهما المستعملون جميعاً، ويجب على المستعملين للقوائم المالية أن تكون لهم الكفاءة اللازمة لكي يتسنى لهم قراءة هذه القوائم⁴.
- الأهمية النسبية: يجب أن تفصح البيانات المالية عن كافة العناصر التي تكون من الأهمية النسبية إلى حد تؤثر على عملية التقييم واتخاذ القرارات.

ثانياً: أهداف القوائم المالية والفروض الأساسية المرتبطة بإعدادها

1- أهداف القوائم المالية

تتمثل مجمل أهداف القوائم المالية في¹:

¹ شلال زهير، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2014/2013، ص68.

² شلال زهير، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، مرجع سبق ذكره، ص68.

³ بن أعمارة منصور، حولي محمد، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية، 04 و05 ديسمبر 2012، ص11.

⁴ حسياني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص121.

- توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.
- إظهار نتائج الوكالة الادارية، أو محاسبة الادارة عن الموارد التي أودعت لديها.
- أداة توضح إنجاز الإدارة باعتبارها وكيلاً عن أصحاب الوحدات الاقتصادية في التصرف في أموالها المكلفة بها.

2- الفروض الأساسية المرتبطة بإعداد القوائم المالية²

- محاسبة التعهد: تعني المحاسبة التي تهتم بتسجيل أثر التبادلات والأحداث الأخرى لحظة حدوثها، عكس محاسبة التدفقات التي لا تهتم إلا بتسجيل دخول وخروج العناصر النقدية.
- استمرار النشاط.
- ثبات الطرق المحاسبية.

الفرع الثاني: عرض وتقديم القوائم المالية

أولاً: عرض القوائم المالية

إنّ المؤسسات المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي هي ملزمة بتقديم قوائمها المالية في نهاية الدورة المحاسبية المحددة عادة بسنة، وهي: ³ الميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تغير الأموال الخاصة، قائمة تدفقات الخزينة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية و قائمة حساب النتيجة.

¹ مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، مارس 2006، ص113.

² مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص133.

³ القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية، العدد 74، المادة 25، المؤرخ في 2007/11/25.

ويجب أن تتوفر القوائم المالية مجمل الأحداث والعمليات والمعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وذلك بأن يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية و حساب النتيجة وجدول التدفقات النقدية إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة، حيث تضبط وتعد القوائم المالية في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية¹.

ثانياً: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاطات المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، ولقد أوجب النظام المحاسبي المالي المؤسسات التي تندرج ضمن مجال تطبيقه أن تعد 4 قوائم مالية وملحق وهي²:

1- الميزانية: تعتبر الميزانية أحد مكونات التقارير المحاسبية والمالية التي تلعب دوراً إعلامياً هاماً، فهي تمد مختلف الأطراف المستعملة للقوائم المالية بالمعلومات التي تخص المؤسسة عن المركز المالي، من خلال معرفة قيمة الموارد المراقبة من طرف المؤسسة ومعرفة هيكلتها المالية خلال فترة معينة³.

تظهر الميزانية عناصر كل من الأصول و الخصوم وعلى أساس تصنيف خاص، حيث الأصول إلى أصول غير جارية وأخرى جارية، أما الخصوم فتصنّف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وأخرى خصوم جارية⁴, (أنظر الملحق رقم 01 و 02).

2- جدول حساب النتائج: إنّ جدول حساب النتائج يبرز نتيجة المؤسسة ويلخص الإيرادات والمصاريف الخاصة بدورة مالية معينة، ويمكن عرض الإيرادات والمصاريف في هذا الجدول بطرق مختلفة، حيث نميز بين

¹ سفير محمد، الافصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، المركز الجامعي يحي فارس بالمدينة، 2009/2008، ص92.

² جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص16.

³ صبايحي نوال، الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص149.

⁴ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص10.

طريقتين للعرض وذلك إما حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة¹، (أنظر الملحق رقم 03 و 04).

3- جدول تدفقات الخزينة:² يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية (سيولة الخزينة) وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمال هذه التدفقات، بحيث يوفر معلومات وافية حول المدخلات والمخرجات التي تلمس الخزينة خلال الدورة حسب مصدرها، كالآتي:

- تدفقات ناتجة عن أنشطة الاستغلال (الأنشطة العملية).

- تدفقات ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية.

- تدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية. (أنظر الملحق رقم 05 و 06)

4- جدول تغيرات الأموال الخاصة: يقدم جدول تغيرات الأموال الخاصة وضعية تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، وبواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص والأعباء والناتج المسجلة مباشرة في رأس المال والتغيرات في الطرق المحاسبية³. (أنظر الملحق رقم 07)

5- ملحق الكشوف المالية: الملحق هو وثيقة تلخيصية يعد جزء من القوائم المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية من أجل فهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، ويتم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات⁴. (أنظر الملحق رقم 08)

¹ حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص40.

² خيرى عبد الكريم، عياد السعدي، مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي SCF، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية، 04 و 05 ديسمبر 2012، ص8.

³ تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص126.

⁴ صالحى بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص92.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يهدف تحليل القوائم المالية إلى تحديد جوانب القوة وجوانب الضعف في الوضعية المالية للمؤسسة لضمان تحسين وضعيتها في المستقبل واستمرار التسيير الفعال باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها.

الفرع الأول: مفهوم تحليل القوائم المالية

يسعى كل مدير مالي للوصول إلى قرارات سليمة، فهو يستعين بالعديد من الأدوات لتحليل المعطيات التي أمامه، ويعتبر تحليل القوائم المالية من أهم أدوات تحليل نشاط المؤسسة والخروج بقرارات سليمة وعادلة حولها.

أولاً: تعريف تحليل القوائم المالية

وردت العديد من تعريفات تحليل القوائم المالية فهناك من يرى بأنه "النتيجة التطبيقية للتحليل المالي، وهو الوصول إلى الخطوة التي تؤدي إلى التفكير في تحقيق التوازنات المالية والتساؤل عن بعض المشاكل المالية والتنبؤ بالمرودية والخطر المنتظر"¹.

كما يعرف على أنه "عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية"².

ثانياً: أهمية تحليل القوائم المالية

تكمن أهمية تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية من خلال تقديم معلومات موضوعية وملائمة، فهي تمكن من¹:

¹ السعدي عياد، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 26 جوان 2014، ص 46.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 65.

1- تقييم أداء المؤسسة وسياساتها المالية: نتائج تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسة ومدى فعالية سياستها المالية فتحليل القوائم المالية يدخل ضمن تحليل البيئة الداخلية للمؤسسة وله أهمية بالغة في تقييم أداءها الحالي فهو يعطي صورة عن سياساتها المالية ودرجة فعاليتها، وبالتالي الحكم على كفاءة المسؤولين على مالية المؤسسة، وبذلك يقود المسيرين إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية للمشاكل التي تواجهها المؤسسة وتحليلها.

2- توفير بدائل لاتخاذ القرار: عموماً عملية تحليل القوائم المالية هي عبارة عن عملية معالجة منظّمة للبيانات المالية للمؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وتشخيص أية مشكلة مالية أو تشغيلية.

فتبدأ مهمة المدير المالي من حيث انتهى المحاسب فيتمثل دوره في عملية إعادة تكوين البيانات المتاحة للحصول على معلومات قابلة للاستخدام في مجال اتخاذ القرارات وقياس كفاءة الأداء المستقبلي للمؤسسة، حيث يتم إيجاد علاقة بين مختلف العناصر التي تتكون منها القوائم المالية وربط النتائج المحصل عليها مع البيئة المحيطة والمؤشرات الاقتصادية والمعايير المستخدمة لمعالجة نقاط الضعف والاستفادة من نقاط القوة حيث يقوم المدير المالي بدراسة رقم الأعمال، النتيجة، المردودية... الخ، للوصول إلى المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار.

ثالثاً: أهداف تحليل القوائم المالية

تحليل القوائم المالية وسيلة لدى الإدارة العليا تسعى من خلاله إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها²:

- تقييم الوضعية الإستراتيجية للمؤسسة من خلال تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتحديات في البيئة الخارجية للمؤسسة.
- تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل.

¹ السعدي عياد، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص47.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص72.

- تقييم الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط، بغرض تحديد الانحرافات باستخدام بعض الأساليب الفنية.

- رسم أهداف المؤسسة وسياساتها التشغيلية، من خلال المؤشرات الكمية والنوعية التي تساعد المقررين في تحديد الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني.

- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء على مستوى المؤسسة ذاتها أو على المستوى الوطني.

الفرع الثاني: طرق تحليل القوائم المالية

تتضمن عملية التحليل مجموعة من الطرق لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة من أهمها نجد¹:

أولاً: التحليل التطوري

يقوم التحليل المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي مُتطوّر وفَعّال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطوّر المستقبلي للوضعية المالية.

يرتكز التحليل المالي التطوري على العناصر التالية²:

1- تطور النشاط.

2- تطور أصول المؤسسة.

3- تطور هيكل دورة الاستغلال.

4- تطور الهيكل المالي.

5- تطور المردودية.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 69 . 70.

² خمتاني بدر الزمان، مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل أدوات التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، ص 6-7.

ثانياً: التحليل المقارن

إذا كان التحليل التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن، فإن التحليل المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التحليل المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناءً على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية، وبهذا فإن هدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن هو مراقبة الأداء المالي للمؤسسة¹.

ثالثاً: التحليل المعياري

يمكن اعتبار التحليل المعياري امتداداً للتحليل المقارن، إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناءً على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة².

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 70.

² محماني بدر الزمان، مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل أدوات التشخيص المالي للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

سنتناول في هذا المبحث الأدوات المستعملة في التحليل المالي وهي الميزانية المالية، وجدول حسابات النتائج، المؤشرات والنسب المالية، قائمة التدفقات النقدية، وجدول التمويل.

المطلب الأول: الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعمل على إبراز نقاط الضعف والقوة في الهيكل المالي للمؤسسة.

الفرع الأول: الميزانية المالية

هي قائمة تحدد الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين، تتكون من جانبين، جانب الأصول والتي تمثل في ممتلكات المؤسسة (ما لها) والتي يتم ترتيبها في الميزانية على أساس مبدأ السيولة المتزايدة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم التي تمثل في التزامات المؤسسة (ما عليها) والتي ترتب على أساس مبدأ الاستحقاق المتزايد ومبدأ السنوية¹.

ولإعداد الميزانية المالية يجب إجراء بعض التعديلات على الميزانية الختامية، والتي تمثل في:

أولاً: تعديل عناصر الأصول

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدأين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، وحسب هذا الترتيب فإن الأصول تنقسم إلى²:

1- الأصول الثابتة: تمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا بقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الانتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، وتكون القيم المعنوية في قمة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تمثل في

¹ سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص89.

² مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمنلة وتمارين محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص21.

الأراضي، المباني، المعدات والأدوات، معدات النقل، تجهيزات مكتب... الخ، ثم القيم الثابتة الأخرى، وتشمل¹:

1-1- مخزون الأمان: وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، حيث أنّ مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياطي لتأخر التموين بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية.

1-2- حقوق على الاستثمارات: إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات، ممّا يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنّها في الواقع عبارة عن استثمارات مالية لدى مؤسّست أخرى تفوق مدتها السنة.

1-3- الكفالات المدفوعة: يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات، لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلاّ إذا ورد في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير هذا².

1-4- الديون المشكوك في تحصيلها: إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة.

1-5- المحجوزات البنكية: إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناءً على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فإنّه يدرج ضمن الأصول الثابتة، أمّا بالنسبة للمصاريف الاعدادية أو التمهيدية تستثنى في وضع الميزانية المالية، لكونها مصاريف دفعت في فترة سابقة عند تأسيس المؤسسة، ولم يصبح لها وجود حالياً ضمن موجودات المؤسسة وأنّ تسجيلها المحاسبي لم يكن إلاّ لغرض إطفائها.

2- الأصول المتداولة: لقد عرّفت الأصول المتداولة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنّها: النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحدد عادة على أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية،

¹ نفس المرجع السابق، ص22.

² أو عمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص35.

أو تباع أو تستهلك خلال دورة العمليات، كما تعرف على أنّها تلك الأصول التي تتحول خلال السلوك المنتظم للنشاط إلى نقدية، والأصول التي تقتنى بقصد تحويلها إلى نقدية، وهي تشمل¹:

1-2-1- قيم الاستغلال: تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيد التنفيذ... الخ، مطروحاً منها مخزون الأمان².

1-2-2- القيم المحققة: تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل: الزبائن، سندات التوظيف... الخ، شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة.

1-2-3- خزينة الأصول: هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل: الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

ثانياً: تعديل عناصر الخصوم

حسب مبدأ الإستحقاقية ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين³:

1- الأموال الدائمة: هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

1-1- الأموال الخاصة: تشمل مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة وتتمثل في رأس المال الخاص أو أموال المساهمين والاحتياطيات... الخ.

1-2- الديون طويلة ومتوسطة الأجل: وتشمل الديون التي تزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن سنة واحدة.

2- الديون قصيرة الأجل: هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن سنة، وتشمل: الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات، النتيجة الموزعة على العملاء أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع وخبزينة الخصوم.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمنلة وتمارين محلولة، مرجع سبق ذكره، ص22.

² أو عمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص35.

³ مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمنلة وتمارين محلولة، مرجع سبق ذكره، ص23.

ويمكن إعداد ميزانية مالية مختصرة: وهي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول وتتمثل في: الأصول الثابتة، قيم الاستغلال، قيم محققة، وقيم جاهزة، والمجاميع الكبرى لعناصر الخصوم وتتمثل في: الأموال الخاصة، الديون طويلة الأجل وكذلك الديون قصيرة الأجل، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المثوية لكل عنصر، والجدول التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة ومختلف مكوناتها:

الجدول رقم (2-2): جدول الميزانية المالية المختصرة

الخصوم		الأصول	
أموال خاصة	أموال دائمة	أصول ثابتة	
ديون طويلة الأجل		أصول متداولة	قيم الاستغلال
ديون قصيرة الأجل الأخرى	قيم محققة		
خزينة الخصوم	خزينة الأصول		
مجموع الخصوم		مجموع الأصول	

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

- جدول حسابات النتائج هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كتمم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة، فإن جدول حسابات النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة، ويبين الجدول مصادر الأموال واستخداماتها، من أين أتت وأين صرفت خلال الدورة؟¹

- هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الاعتبار تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة (ربح أو خسارة)²، بالإضافة إلى إظهاره لعدة مستويات من النتائج³: (القيمة المضافة، الفائض الاجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة).

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

² أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

بعض المؤشرات المالية من خلال جدول حسابات النتائج¹:

المردودية المالية: وهي مؤشر عن مردودية الأموال الخاصة حيث تبين فعالية المؤسسة في استخدامها لهذه الأموال، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة}}{100} \times 100$$

المردودية الإقتصادية: وهي مؤشر عن علاقة النتيجة الصافية بمجموع أصول المؤسسة لتوضيح مدى فعالية هذه الأخيرة في استخدام الأصول المتواجدة لديها، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الإقتصادية قبل الضريبة} \div \text{الأصول الإقتصادية}}{100} \times 100$$

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

هناك مؤشرات عديدة يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

الفرع الأول: رأس المال العامل FR

أولاً: مفهوم رأس المال العامل

1- تعريف رأس المال العامل

- تفيض عن الأصول الثابتة أو جزء من الأصول المتداولة المغطى بالأموال الدائمة، فمتى لا تلجأ المؤسسة لتغطية الاستثمارات بديون قصيرة الأجل تلجأ إلى الأموال طويلة الأجل².

- رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمن استمرار توازن هيكلها المالي³، ويمكن فهم رأس المال العامل وفقاً لمقاربتين⁴:

¹ أعرمان وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² أعرمان وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³ زعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة المالية،

جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 92.

⁴ نفس المرجع، ص 92.

الأولى هي: مقارنة تقليدية للميزانية المالية، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الصافي.

الثانية هي: مقارنة حديثة للميزانية الوظيفية، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الوظيفي.

2- أهمية رأس المال العامل

يعتبر المؤشر الأساسي من مؤشرات التوازن المالي وتأثيره يظهر على مسار الميزانية وتأمين السيولة النقدية

للمؤسسة وتمويل الحد الأدنى المطلوب من المخزون الازم للمشروع ويمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- يعكس الصورة الواضحة عن السيولة عند المؤسسة.

- يوفر الوقت للمؤسسة في عملية البيع والتحصيل.

- إحتياط المؤسسة عند عجزها عن التسديد.

- يجنب المؤسسة المخاطر المحيطة بها.

ثانياً: حساب رأس المال العامل

نقوم بحساب رأس المال العامل من خلال الميزانية المالية وهناك طريقتين يمكن إستخدامهما²:

1- طريقة الحساب من أعلى الميزانية (الطريقة العلوية): إنّ رأس المال العامل في هذه الحالة هو الفرق

بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي (FR)} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ويمكن تمثيل رأس المال العامل في الجدول الآتي:

أموال دائمة	أصول ثابتة
	FR

2- طريقة الحساب من أسفل الميزانية (الطريقة السفلية): إنّ رأس المال العامل في هذه الحالة هو

الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل أي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل الصافية}$$

¹ أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص48.

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002، ص52.

ويمكن تمثيل رأس المال العامل في الجدول التالي:

إنّ هذه الطريقة السفلية هي الأحسن لأنها تبين كيفية استعمال رأس المال

ديون قصيرة الأجل	أصول متداولة
FR الصافي	

ثالثاً: أنواع رأس المال العامل¹

1- رأس المال العامل الصافي: يمثل رأس المال العامل الصافي هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة: انخفاض دوران المخزون تحت تأثير الوضع الاقتصادي الراهن غير الملائم، ذمم زبائن غير قابلة للتحصيل... الخ². (هو ما تحدثنا عنه سابقاً)

2- رأس المال العامل الخاص: هو مقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحسب

وفق العلاقة التالية: رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة

والهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة.

3- رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون،

وهنا لا يُنظر إلى الديون بالمفهوم السلي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الإستغلال، ويحسب

بالعلاقة التالية³: رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون (ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل)

= رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

4- رأس المال العامل الوظيفي: رأس المال العامل الوظيفي (رأس المال العامل الصافي الإجمالي) هو

مؤشر يتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية*، ويمكن تعريفه بأنه: فائض الموارد الدائمة المخصصة لتمويل

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمنلة وتمارين محلولة، مرجع سبق ذكره، ص38-39.

² لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص92.

³ شعيب شنونف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص121.

جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال، ويمثل الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة، ويعبر عنه بالعلاقة التالية¹:

5- رأس المال العامل الإجمالي: يقصد بإجمالي رأس المال العامل مجموع الأصول المتداولة وهي تلك الأصول التي عادة ما تتحول إلى نقدية خلال السنة، وتتضمن هذه الأصول بالإضافة إلى النقدية ذاتها الاستثمارات المؤقتة، الذمم والمخزون من السلع، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية²:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

الفرع الثاني: إحتياجات رأس المال العامل BFR

أولاً: مفهوم وحساب إحتياجات رأس المال العامل

1- يمكن تعريفه على أنه:

رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلاً لمواجهة بصفة حقيقية إحتياجات السيولة عند موعد استحقاق ديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية³.

2- يحسب إحتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = \text{إحتياجات التمويل} - \text{المصادر الدورية}$$

ويمكن تحديد إحتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{القيم المحققة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} + \text{تسيقات بنكية})$$

$$= (\text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{مجموع ديون قصيرة الأجل} - \text{تسيقات بنكية})$$

ومن خلال الشكل التالي نلاحظ كيف يتشكل هذا الإحتياج:

الشكل رقم (2-3): إحتياجات رأس المال العامل

* هي عبارة عن ترتيب لعناصر الميزانية المحاسبية بطريقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة و بالتحديد توازنها (أو اختلال توازنها) المالي حسب مختلف الدورات (إستغلال، استثمار و تمويل) التي تميز حياة المؤسسة (أنظر: نسيمه بروال، التشخيص المالي الوظيفي ودوره في تقديم صورة عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، المركز الجامعي سوق أهراس، 22-23 ماي 2012، ص 03).

¹ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

² اليمن سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مرجع سبق ذكره، ص 59.

³ أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

احتياجات الدورة				
أوراق القبض	العملاء	سندات التوظيف	منتجات تامة	مواد أولية
موارد الدورة				احتياج رأس
المال العامل	أوراق الدفع	ديون الاستغلال	الموردون	ديون المخزونات

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانياً: أنواع احتياجات رأس المال العامل BFR

وينقسم إحتياجات رأس المال العامل إلى¹:

1- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال BFRE: ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

إحتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

2- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRHE: يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية)، غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

إحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

الفرع الثالث: الخزينة الصافية TRN

أولاً: مفهوم الخزينة

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها محصلة التدفقات النقدية الخارجة والداخلية من وإلى المؤسسة في لحظة معينة، وتعبير آخر هي مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة، وهي تشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة خلال الدورة².

¹ عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي (دروس وتطبيقات)، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 17-18.

² أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

ثانياً: طرق حساب الخزينة

1- يتم حساب الخزينة بإيجاد الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل أي¹:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياجات رأس المال العامل}$$

2- إنّ مفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة (متاحات) حيث أنّ القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافاً إليها التسيقات البنكية، ومن خلال هذه العلاقة يمكن حساب الخزينة كما يلي²:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{التسيقات}$$

3- ويمكن للخزينة الصافية أن تساوي خزينة الأصول وهذا في حالة أنّ المؤسسة لا تحتاج إلى السلفات المصرفية، للحفاظ على توازنها المالي.

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، ويمكن القول أنّ النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة على العديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.

أولاً: تعريف النسب المالية وأهميتها

1- تعريف النسب المالية

في المجال المالي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات النتائج، أو واحد من كليهما، ويمكن تعريف النسب المالية بشكل عام على أنّها علاقة بين مقدارين، تستعمل لإعطاء معنى واضح عن الهيكل المالي أو الاستغلالي للمؤسسة بالاعتماد على الميزانية المالية، ومن هنا نجد أنّ النسب المالية تعتبر وسيلة مهمة في إظهار المركز المالي والائتماني والتنافسي للمؤسسة³.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة، مرجع سبق ذكره، ص35.

² أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص51.

³ نفس المرجع السابق، ص54.

2- أهمية النسب المالية

إنّ طريقة التحليل بواسطة النسب تسمح لمسؤولي المؤسسة بتحديد الأهداف المسطرة، فهي طريقة جد ناجعة لمراقبة التسيير، وبالتالي الوصول إلى معرفة نقاط ضعف وقوة المؤسسة، وبالإضافة إلى كونها سهلة الحساب فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة¹.

ثانياً: أنواع النسب المالية

يمكن حساب عدد هائل من النسب المالية لنفس المؤسسة إلاّ أنّه ليست جميعها ذات مدلول مهم، لذا يجب اختيار الأهم منها وتفادي النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق، وتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها ومنه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه، وهناك 6 مجموعات رئيسية من النسب المالية² وهي:

1- نسب السيولة: هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق فإنّ هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها²، تشير السيولة عموماً إلى قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها³، ويتم تفسير السيولة باستخدام عدة مؤشرات منها⁴:

1-1- نسبة سيولة الأصول: بمقارنة الأصول المتداولة مع مجموع الأصول نبين مدى سيولة أصول المؤسسة، وهذه النسبة مرتبطة كثيراً مع طبيعة نشاط المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

¹ أو عمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص55.

² هناك نسب خاصة بكل قطاع يتم مقارنة هذه النسب المتحصل عليها بها.

² أو عمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص56.

³ خمائل إبراهيم شاكر، مسؤولية إدارة الشركة عن الالتزام بفرض الاستمرارية عند إعداد بياناتها المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد23، الفصل الثاني، جامعة بغداد، 2013، ص83.

⁴ عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2005/2006، ص128.

1-2-2- نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير

فهي تبين الجزء من الديون قصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{مجموع الأصول المتداولة} \div \text{ديون قصيرة الأجل} \times 100$$

1-3-3- نسبة السيولة الخاصة (المختصرة وتسمى أيضاً المخفضة): توضح لنا مدى قدرة المؤسسة

على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزونها وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الخاصة} = \text{الأصول المتداولة ماعدا قيم الاستغلال} \div \text{ديون قصيرة الأجل} \times 100$$

$$\text{الأصول المتداولة ماعدا قيم الإستغلال} = (\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم المحققة})$$

1-4-4- نسبة السيولة الآنية (الحالية، الفورية، الجاهزة): تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة، ويمكن

من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون قصيرة الأجل

وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الآنية} = \text{القيم الجاهزة} \div \text{ديون قصيرة الأجل} \times 100$$

2-2-2- نسب التمويل: تعد هذه النسب مؤشر يقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في

تمويلها العام، ومن أهم هذه النسب²:

2-1-1- نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها

الدائمة، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} \div \text{الأصول الثابتة} \times 100$$

2-2-2- نسبة التمويل الخاص (الذاتي): تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة

بواسطة أموالها الخاصة، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} \div \text{الأصول الثابتة} \times 100$$

¹ خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر الجديدة، القاهرة، 2008، ص 26.

² أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

3- نسب المديونية (نسب قابلية التسديد): تستعمل هذه النسب لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة، وتبين العلاقة بين رأس المال الخاص والديون من جهة أخرى، وتمكّن من معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = \text{نسبة قابلية السداد} = \text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول} \times 100$$

* **نسبة الاستقلالية المالية:** إنّ مبلغ الديون المالية (ماعدا السلفات البنكية) عليه أن لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} \div \text{مجموع الديون المالية} \times 100$$

تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدلاً من الديون.

4- نسب المردودية (الربحية): إن المؤسسة من خلال هذه النسب تحاول حساب مردودية عناصرها لمقارنتها مع معدلات الفوائد المطبقة في السوق المالية حتى تعلم مدى كفاءة استغلالها لأصولها وبالتالي تتبنى قرار التوسع من القرارات الأخرى¹.

$$\text{نسبة المردودية الخاصة} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأموال الخاصة} \times 100$$

$$\text{نسبة المردودية الإجمالية} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأموال الدائمة} \times 100$$

5- نسب الهيكلة: تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها يعدّ تعبيراً عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتتمثل في²:

5-1- نسب هيكلية الأصول: يعبر عن هذه النسب على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية:

$$\text{نسبة هيكلية الأصول الثابتة} = \text{أصول ثابتة} \div \text{مجموع الأصول} \times 100$$

$$\text{نسبة هيكلية الأصول المتداولة} = \text{أصول متداولة} \div \text{مجموع الأصول} \times 100$$

5-2- نسب هيكلية الخصوم: تستخرج من خلال النسب التالية:

¹ عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص 128.

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 68.

$$\text{نسبة هيكلية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

$$\text{نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

6- نسب النشاط:

6-1- معدل دوران مجموع الأصول: تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة

بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

6-2- معدل دوران الأصول الثابتة: تكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية

أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

6-3- معدل دوران الأصول المتداولة: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول

المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}} \times 100$$

6-4- مدة احتياج رأس المال العامل للإستغلال: مادام احتياج رأس المال العامل للإستغلال متعلق

ومرتبط برقم الأعمال، فالنسبة التي تبين لنا هذه العلاقة تمكن المشخص المالي من مقارنة حجم الاحتياج في

رأس المال العامل بمستوى نشاط المؤسسة، أي كم يوما من مبيعات المؤسسة يمثل هذا الاحتياج الهيكلي،

ويحسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{مدة احتياج رأس المال العامل للإستغلال} = \frac{\text{احتياج رأس المال العامل للإستغلال}}{\text{رقم الأعمال}} \times 360$$

المبحث الثالث: التحليل المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية وجدول التمويل

سنتناول في هذا المبحث قائمة التدفقات النقدية وجدول التمويل.

المطلب الأول: التحليل بواسطة قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن تكشف عنها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

إنّ المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية، فقائمة التدفق النقدي والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل.

يمكن القول أن الهدف الأول من إعداد التدفقات النقدية هو تقديم معلومات مفيدة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تمت خلال الفترة، وأن الهدف الثانوي هو تقديم معلومات حسب الأساس النقدي عن أنشطة المنشآت المختلفة سواء منها الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية¹.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة جدول التمويل

تناولنا في هذا المطلب تعريف جدول التمويل وأهدافه، فائدة جدول التمويل، كيفية إعداد جدول التمويل.

أولاً: تعريف جدول التمويل وأهدافه

1- تعريف جدول التمويل: يمكن أن يعرف جدول التمويل بأنه أداة تحليلية تسمح بمعرفة كل التغيرات التي وقعت وأثرت على تغيير الهيكل المالية للمؤسسة خلال فترة معينة، ولمعرفة هذه التغيرات لا بد من

¹ عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى والرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص274.

الأخذ بعين الاعتبار تغيرات كل عنصر من عناصر الميزانية سواء في جانب الاستخدامات أو في جانب الموارد¹.

2- أهداف جدول التمويل: يمكن ذكر أهم أهداف جدول التمويل كما يلي²:

- إحصاء الاستخدامات الجديدة (احتياجات التمويل) والموارد الجديدة التي انتفعت بها المؤسسة خلال الدورة، سواء كانت داخلية أو خارجية.
- تحليل التغيرات التي تمس ذمة المؤسسة، والمتمثلة في كل الحركات المحاسبية التي تؤثر على ذمة المؤسسة.
- تفسير الانتقال بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية، وتغيرات الأولى اتجاه الثانية.
- تلخيص العمليات التي قامت بها المؤسسة وتفسير تأثيرها على الخزينة.

ثانياً: فائدة جدول التمويل

إنّ الميزانية وجدول حسابات النتائج لا يسمحان بالإجابة على الأسئلة التالية في التحليل المالي³:

- هل المؤسسة تنتج من أجل تغطية النفقات المالية وتسديد القروض المالية؟

- كيف تقوم المؤسسة بالاستثمار انطلاقاً من الميزانية؟

- إذا قررت المؤسسة رفع رأسمالها على شكل أسهم، كيف تستخدم رأس المال؟

ومنه نجد أنّ جدول التمويل يجيب على هذه الأسئلة، وبالتالي يعتبر أداة للتحليل والمراقبة⁴.

- **جدول التمويل كأداة للتحليل:** يقيس لنا جميع التغيرات التي تؤثر على عناصر الميزانية وذلك خلال

الميزانية الافتتاحية والختامية كما يبين التغيرات التي حدثت في دورة النشاط في الوضعية المالية للمؤسسة

لحقوقها والتزاماتها، وإلى جانب هذا يجعل التغيرات في الموارد والاستخدامات ذات الطابع العددي، حيث

أن الاستخدامات الجديدة تمثل الحاجيات الواجب تمويلها.

¹ أو عمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 122.

³ أو عمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

⁴ عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي (دروس وتطبيقات)، مرجع سبق ذكره، ص 31.

- جدول التمويل كأداة للرقابة: يعتبر المخطط المالي برنامج الاستثمارات والموارد المالية المرغوب فيها على شكل أرقام إذ هو وثيقة عمل داخلي من أجل استعمالها كأداة للتفاوض والتفاوض مع البنوك، عكس جدول التمويل الذي يتعلق بكل مؤسسة وهو وثيقة محاسبية للتقرير الخارجي الذي يقدم للمصالح الضريبية. ومنه فإن جدول التمويل يجب عن تساؤل أساسي يمكن طرحه بطريقتين¹:

- ماهي استخدامات الفترة وكيف تم تمويلها ؟ أو
- ماهي الموارد التي تم خلقها من طرف المؤسسة وكيف تم استخدامها ؟

ثالثاً: إعداد جدول التمويل

لإعداد جدول التمويل يجب القيام بما يلي²:

- إن الخطوة الأولى في إعداد جدول التمويل هي ضبط التغيرات في الميزانية المالية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة، وذلك بالاستناد على المقارنة بين ميزانيتين متعاقبتين.
 - تحديد الموارد و الاستخدامات، حيث أن الموارد مصدرها ارتفاع في الخصوم وانخفاض في الأصول، أما الاستخدامات فمصدرها يكون ناتج عن ارتفاع في الأصول وانخفاض في الخصوم، وهنا يفرض مبدأ التوازن أن يكون مجموع الموارد مساوي لمجموع الاستخدامات.
 - إعداد جدول التمويل وذلك بحصر وترتيب كل مصدر من مصادر الأموال في الجانب المخصص له، وكل استخدامات الأموال في الجانب المخصص لها.
- ومهما اختلفت نماذج جداول التمويل، فإن الهيكل الأساسي لها يبقى نفسه كما يظهره الجدول الموالي³:

الجدول رقم(2-3): جدول التمويل

موارد	استخدامات
-زيادة عناصر الخصوم	-زيادة عناصر الأصول
-تخفيض عناصر الأصول	-انخفاض عناصر الخصوم

¹ زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص122.

² أو عمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص44.

³ تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص26.

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 107.

خلاصة:

ومن هنا يمكن القول أنّ معطيات الميزانية المحاسبية ضرورية لإنشاء الميزانية المالية، وذلك بعد إجراء بعض التعديلات اللازمة على جميع مستويات الميزانية المحاسبية، وهذه الأخيرة لا تستجيب لمتطلبات التحليل الجيد والدقيق للوضع المالي للمؤسسة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية وهذا ما يجعلها غير قابلة لاستعمالها كأداة للتحليل المالي إلا بعد تحويلها إلى ميزانية تتحقق فيها شروط التحليل وهي الميزانية المالية.

كما تمت دراسة جدول حسابات النتائج الذي يظهر مختلف مستويات الإيرادات والنفقات والنتائج المحققة خلال دورة معينة، لذا فإنّ المحلل المالي يعتمد عليه في تحليل المؤشرات المالية الأساسية المرتبطة به خاصة فيما يتعلق بتحليل مردودية المؤسسة، أمّا بالنسبة لمؤشرات التحليل المالي الأخرى والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية بمختلف أنواعها نبحثها تركز على الميزانية المالية، كما تعرفنا على قائمة التدفقات النقدية وجدول التمويل.

والفصل الموالي يبين دور المؤشرات المتمثلة في رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية، والنسب المالية المتمثلة في نسب السيولة والمردودية والربحية... الخ، في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية.

تمهيد:

تعتبر المؤسسة مشروع معرض عبر الزمن إلى أخطار متعددة الأشكال، و عليها أن تحافظ على توازنها المالية الأساسية وإلا تتعرض لخطر الزوال في أقرب الآجال، فالتحليل المالي للمؤسسة يركز على تشخيص مخاطر المؤسسة و هي من أهم النقاط التي يركز عليها المسير المالي، فمواجهة المخاطر و تدنية احتمال وقوعها إلى أدنى المستويات يعتبر من أكبر الصعوبات التي تواجه المسير.

وسوف نتعرض في هذه الدراسة إلى تحليل الوضع المالي لمؤسسة سونلغاز خلال السنوات (2013/2014/2015)، بعد إعطاء لمحة موجزة عن تعريف وتطور المؤسسة وهيكلها التنظيمي، قمنا باستخراج الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة ثم عرض تحليل وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي وذلك بحساب FR و BFR و TRN، ثم عن طريق النسب المالية.

وعلى هذا نقوم بدراسة هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مخاطر المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: علاقة المؤشرات والنسب المالية بتحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية(دراسة حالة)

المبحث الأول: مخاطر المؤسسة الاقتصادية

تواجه المؤسسة الاقتصادية عدة مخاطر مرتبطة بنشاطها، وتحمل هذه المخاطر أثاراً سلبية تؤدي إلى إفلاس وزوال المؤسسة، والتحدي الصعب الذي يواجه المحلل المالي هو مواجهة المخاطر وتدنية احتمال وقوعها إلى أدنى المستويات، قبل ذلك لا بد من إيجاد الوسيلة التي تمكن من قياس الخطر ومراقبة تطوره، ومن ثم تجنب وقوعه.

المطلب الأول: مدخل للمؤسسة الاقتصادية

حتى نأخذ نظرة مقبولة على موضوع المؤسسة الاقتصادية سنتطرق إلى مفهومها وتصنيفاتها حسب المعيار الاقتصادي ثم مختلف الوظائف التي تقوم بها.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

تناول هذا الفرع تعريف المؤسسة الاقتصادية، خصائصها، أهدافها.

أولاً: تعريف المؤسسة الاقتصادية

- 1- يمكن تعريف المؤسسة على أنها: "الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الانتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها"¹.
- 2- كما يمكن تعريفها كما يلي: "تعرف المؤسسة على أنها منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعاً ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمكاني"².

ثانياً: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتصف المؤسسة الاقتصادية بعدة خصائص من أهمها ما يلي³:

- المؤسسة وحدة اقتصادية: باعتبار الوظيفة الأساسية للمؤسسة تكمن في إنتاج السلع والخدمات قصد تبادلها في السوق.

¹ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 24.

² عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 25.

³ بوشويشة رقية، ماضي بلقاسم، التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، 22-23 ماي 2012، ص 3.

- المؤسسة خلية إجتماعية: إنّ المؤسسة تقوم بتشغيل العمال، وذلك من أجل خلق الثروة من جهة والقيام بوظيفة إجتماعية تكمن في سد بعض حاجيات العمال من جهة أخرى، ومن بين هذه الحاجيات نذكر على سبيل المثال: ثبات العمل، مستوى الأجور، الترقية، التكوين وغيرها.

- المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية: حيث تقوم بدور هام في الإقتصاد إذ أنّها تمثل مركز القرارات الاقتصادية التي تخص نوع السلع، كمية السلع، الأسعار، التوزيع وغيرها، تتمثل هذه القرارات في الاختيارات الاقتصادية بمعنى الاختيار في استعمال الوسائل المتوفرة للوصول للهدف بأكثر فعالية.

ثالثاً: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تسعى أي مؤسسة إلى تحقيق عدة أهداف تختلف وتتعدد حسب أصحاب المؤسسة، طبيعة وميدان نشاطها، تصنف هذه الأهداف إلى الأصناف التالية¹:

✓ الأهداف الاقتصادية:

- تحقيق الربح: يعتبر الربح أهم معيار لصحة المؤسسة اقتصادياً لأنّ استمرار هذه الأخيرة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح الذي يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى.

- الاستجابة لمتطلبات المجتمع: إنّ تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبر عملية بيع إنتاجها المادي أو المعنوي، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع (الزبائن) الموجودة سواء على المستوى المحلي الوطني أو الدولي.

- عقلنة الانتاج: يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الانتاج والتخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع الذي بواسطته ترفع من إنتاجياتها، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطة أو البرامج.

✓ الأهداف الاجتماعية:

- ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من المستفيدين الأوائل في نشاطها، حيث يتقاضون أجوراً مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقاً مضموناً وشرعاً، إذ يعبر العمال عن العنصر

¹ ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 19.

الحيوي والحي في المؤسسة إلا أنّ مستوى وحجم هذه الأجر تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب: طبيعة المؤسسات، طبيعة النظام الإقتصادي في المجتمع، حركة سوق العمل.

- **تمكين العمال من تحسين مستوى معيشتهم:** نظراً للتطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، أصبحت حاجة العمال في تلبية رغباتهم تتزايد باستمرار، وهذا راجع إلى ظهور منتجات جديدة بالإضافة إلى التطور الحضري لهم ولتغيير أذواقهم وتحسينها.

- **الدعوى إلى تنظيم وتماسك العمال:** تتوفر داخل المؤسسات علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أنّ دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها.

- **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات كالتأمين الصحي، والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، خاصة في المؤسسات العمومية، والهدف من ذلك هو توفير للعمال محيط عملي جديد يدفعه لإنجاز عمله بصفة جيدة¹.

الفرع الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية و وظائفها

أولاً: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

تصنف المؤسسات حسب عدة معايير منها: الشكل القانوني، الحجم، نوع النشاط الممارس والملكية.

1- حسب الشكل القانوني: تقسم حسب هذا المعيار إلى شركات الأشخاص وشركات الأموال.

2- حسب معيار الحجم: يمكن تصنيفها حسب حجم العمال إلى مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة، مؤسسات كبيرة.

3- حسب النشاط الأساسي الممارس: وتقسّم المؤسسات بحسب هذا المعيار إلى: مؤسسات القطاع الأول (الفلاحية والمنجمية)، مؤسسات القطاع الثاني (الصناعية)، مؤسسات القطاع الثالث (تجارية، خدماتية ومالية)، مؤسسات القطاع الرابع (الاتصالات والإعلام الآلي).

4- حسب الملكية: تصنف المؤسسات طبقاً لهذا المعيار حسب طبيعة ملكية رأس المال وتتمثل في المؤسسات الخاصة، المؤسسات العمومية، المؤسسات المختلطة.

¹ حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، بدون دار النشر وبلد النشر، 2012، ص06.

ثانياً: وظائف المؤسسة الاقتصادية

إنّ أهم الوظائف التي توجد في نطاق المؤسسة الاقتصادية هي¹:

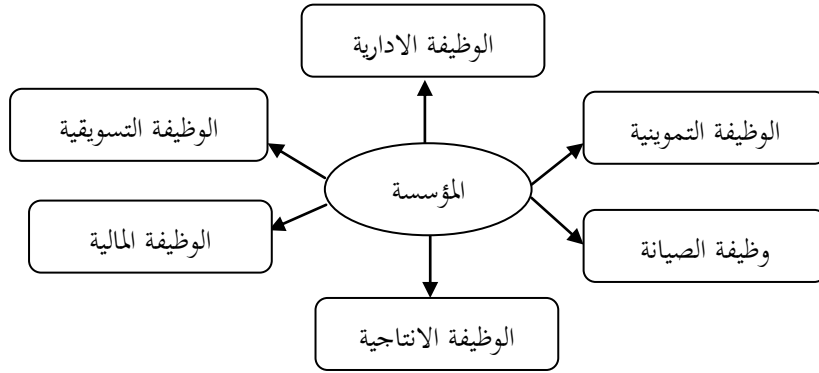
- **الوظيفة الإدارية:** تختص بعملية التسيير وذلك بمحاولة إيجاد العلاقات بين مختلف الوظائف داخل المؤسسات لضمان السير الحسن لها.
 - **الوظيفة التموينية:** التموين من الوظائف التي تنطلق بها مختلف العمليات والأنشطة المؤسساتية الأخرى، عند التنفيذ فهي تمثل الخطوة الأولى من هذه الأنشطة وتحتل أهمية كبيرة.
 - **وظيفة الصيانة:** تعتبر الصيانة عامل رئيسي لضمان صيانة الآلات والاستفادة من سير عملية الاستهلاك وإطالة عمر الآلات وبالتالي استمرار العملية الإنتاجية.
 - **الوظيفة الإنتاجية:** تعتبر من أهم الوظائف فلا يمكن توقع مؤسسة دون إنتاج، وتنصب على حسن التسيير في استخدام الإمكانيات والقدرات المتاحة.
 - **الوظيفة التسويقية:** تعني بشؤون السوق وما يتبعه، وبفضلها تتمكن المؤسسة من تكييف منتجاتها حسب رغبات الزبائن، وتحتوي هذه الوظيفة على وظيفتين أساسيتين (وظيفة الشراء ووظيفة البيع)².
 - **الوظيفة المالية:** تعتبر الوظيفة المالية من أهم نشاطات الأعمال فلا يمكن لأي مؤسسة اقتصادية أن تقوم بنشاطها هذا من إنتاج وتسويق أو غيرها دون توافر الأموال اللازمة لتمويل الإدارات التشغيلية، وهي تهتم بالتخطيط المالي وبالتنبؤ بدخول وخروج الأموال وإعداد الميزانية واستعمال الأموال³.
- ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

¹ بوشويشة رقية، ماضي بلقاسم، التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص8-10.

² رشيد علام، عوائق تطور التجارة الالكترونية في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، المملكة المتحدة بريطانيا، 2010/2009، ص19.

³ مركان محمد البشير، قاسمي محمد ميلود، مدى ملائمة التحليل والتقييم المالي للمؤسسات في اعتماد القروض البنكية الاستثمارية، مذكرة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت، 2015-2016، ص12.

الشكل رقم (3-1): وظائف المؤسسة الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ماسبق.

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أنّ المؤسسة تحتوي على مجموعة من الوظائف الداخلية، وقد تختلف هذه الوظائف باختلاف نوعية نشاط المؤسسات، فالوظيفة التموينية تهتم بكيفية الحصول على المواد الأولية ووسائل الانتاج بالجودة العالية وبأقل التكاليف، بينما تهتم الوظيفة الانتاجية بتحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة، وتهتم الوظيفة التسويقية بطرق ترويج المنتج وتوزيعه، في حين تقوم الوظيفة المحاسبية بتسجيل وتقييد كل عمليات التبادل من بيع وشراء، أمّا الوظيفة المالية فهي تهتم بكيفيات الحصول على الاحتياجات المالية وكيفيات استخدامها بطريقة مثلى¹.

المطلب الثاني: مفهوم المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية

- **المخاطرة:** مستمدة من كلمة إيطالية وهي اختيار وليست مصير، فهي الخسارة المتوقعة للقرار في ظل حدث معين، كما عرفت على أنّها تلك الحالة التي يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة، المتوقعة أو المأمولة، فهي تلك الفرصة التي قد تصيب الهدف أو تسبب ضرر أو تؤدي إلى خسارة².

¹ حري عبد الناصر، محاضرات في مقياس مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر)، 2009/2008، ص03.

² مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن المنتدى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، ص14.

- المفهوم اللغوي للمخاطر: المخاطر في اللغة مشتقة من خطر، وجاء في لسان العرب ارتفاع القدر والمكانة والترف والمنزلة، يقال رجل خطير أي له قدر، وأمر خطير أي رفيع¹.

- المفهوم الاقتصادي للمخاطر: تعرف المخاطر على أنها توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه، وتعرف كذلك على أنها احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع².

- تعريف الخطر: يعرف على أنه مدى تعرض أموال الملاك لمخاطر الإفلاس أو الضياع نتيجة لزيادة العبء المالي على المؤسسة ولكثرة الجهات التي لها حق الأولوية على حقوق الملاك، وتكون هذه الأولوية على النحو التالي³:

- عند توزيع الأرباح يعطى الدائنون أموالهم أولاً ثم أصحاب الأسهم الممتازة ثم بقية المساهمين.

- عند تصفية أصول المؤسسة يعطى الدائنون أموالهم ثم أصحاب الأسهم الممتازة ثم بقية المساهمين.

- الخطر: عرّف على أنه عدم التأكد من وقوع خسارة معينة، وعرفه آخرون على أنه احتمال وقوع خسارة ويقوم هذا التعريف على الاحتمالية، والاحتمالية تعبير رياضي تتراوح قيمته بين (صفر،1)، فإذا كانت درجة الاحتمال = صفرًا، فهذا يعني أن هذا الخطر مستحيل الحدوث وإذا كانت درجة الاحتمال=1، فهذا يعني أن هذا الخطر مؤكد الحدوث أما إذا كانت درجة الاحتمال أكبر من صفر وأقل من واحد فهذا يعني أن الخطر محتمل الحدوث⁴.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر وطرق مواجهتها

الفرع الأول: أنواع المخاطر

يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها الشركة إلى مخاطر نظامية(مخاطر السوق) ومخاطر غير نظامية كما يلي⁵:

¹ دهلي خديجة، آليات تأمين مخاطر القروض البنكية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، 2014/2015، ص48.

² نفس المرجع السابق، ص48.

³ زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص96.

⁴ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر (RISKS MANAGEMENT)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص25.

⁵ مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، مرجع سبق ذكره، ص14-15.

أولاً: المخاطر النظامية (مخاطر السوق)

وهي المخاطر العامة التي تسري على الاستثمار في السوق، وتنشأ عن البيئة وتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام، ومن أمثلتها ما يلي:

1- مخاطر التضخم والكساد: حيث تؤدي هذه المخاطر إلى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية بسبب انخفاض قوتها الشرائية.

2- مخاطر تغير أسعار الفائدة: وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة ارتفاعاً وانخفاضاً وبالتالي فإن اختيار الأدوات الاستثمارية تتأثر بهذه التغيرات.

3- مخاطر أسعار الصرف: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات.

4- المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية: وهي المخاطر المرتبطة بالأوضاع السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد الذي تزاوّل المؤسسة نشاطها فيه.

ثانياً: المخاطر غير النظامية

وهي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار، فهي تأتي نتيجة التعاملات الاستثمارية فقد تؤثر على مستثمر معين دون غيره، ومن أمثلتها ما يلي:

1- مخاطر التمويل: ترتبط بنوعية التمويل، وعلى العموم زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المستثمرة يعني أنّ المؤسسة تتحمل مخاطر دفع كلفة نقدية زيادة عن التكاليف الأخرى.

2- مخاطر الائتمان: هي المخاطر الناجمة عن التوسع في منح الائتمان التجاري ويزداد بزيادة الذمم الممنوحة إلى العملاء.

3- مخاطر السيولة: وتتمثل في قدرة المؤسسة على تحويل عناصر الموجودات المتداولة إلى سيولة لتسديد الالتزامات المترتبة عليه.

4- مخاطر التشغيل: وهي تلك المخاطر الناجمة عن ارتفاع مصاريف التشغيل عن المتوقع، ويؤثر ذلك التغير على صافي الدخل.

5- مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات: وتعني عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المؤسسة إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لهذه الالتزامات، وترتبط بهذه المخاطر جودة الأصول ومخاطر التشغيل والسيولة ومقدار الأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة والمخاطر الخارجية.

الفرع الثاني: طرق مواجهة المخاطر

هناك طرق ووسائل عديدة لمواجهة الخطر يمكن إيجازها فيما يلي¹:

- **الوقاية والمنع:** تسمى أيضاً سياسة تخفيض الخطر، وتقوم هذه الطريقة على أساس منع الخطر كلياً إن أمكن أو الحد من الخسائر الناتجة إن وقع هذا الخطر، وذلك من خلال استخدام وسائل الوقاية والحد من الخسارة لتقليل عبئ الخطر.

- **التجزئة و التنويع:** ويقصد بسياسة أو طريقة التجزئة والتنويع كأسلوب لمواجهة الخطر أن تتم تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتحقق مسبب الخطر.

- **تحويل الخطر:** بمقتضى هذه الطريقة فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء وعادة ما تتبع هذه الوسيلة في مواجهة الأخطار التي تكون فيها درجة احتمال وقوع الخطر ضئيلة بينما تكون الخسائر الناشئة نتيجة وقوع هذا الخطر كبيرة.

- **تحمل الخطر:** ويقصد بهذه السياسة قيام صاحب المخاطر بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة على تحقيق مسبب الخطر في صورة حادث.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر (RISKS MANAGEMENT)، مرجع سبق ذكره، ص 27-29.

المبحث الثاني: تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة الاقتصادية

أهم المخاطر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية وتم المسير المالي هي: الخطر الاقتصادي، الخطر المالي، خطر الافلاس.

المطلب الأول: الخطر الاقتصادي

يدعى خطر الاستغلال، ويرتبط برقم الأعمال الذي يعتبر منبع إيرادات المؤسسة و ما يميز رقم الأعمال انه غير متحكم فيه بسبب ارتباطه بالبيئة الخارجية، و التي تعتبر عنصر خارجي غير خاضع لإدارة و رقابة المؤسسة، إذن فان رقم الأعمال يخضع إلى متغيرات عشوائية ذلك أن محيط المؤسسة يتميز بعدم التأكد فلا يمكن التكهن بتغيراته¹.

تقييم الخطر الاقتصادي:

- التقييم من خلال تشتت نتيجة الاستغلال: تقوم هذه الطريقة على مبدأ مفاده أنه كلما كان تشتت نتيجة الاستغلال للنشاط كبيراً، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مخاطر الاستغلال.

- التقييم من خلال تشتت المردودية الاقتصادية.

- التقييم من خلال تشتت الرافعة التشغيلية: تقيس الرافعة التشغيلية حساسية نتيجة الاستغلال اتجاه التغير في رقم الأعمال خارج الرسم، حيث كلما ارتفعت قيمة الرافعة كلما زاد الخطر، فهي تمكن من تحليل وتحديد درجة الخطر وكيفية تجاوزه².

المطلب الثاني: الخطر المالي

يتمثل الخطر المالي في ارتفاع خطر الاستغلال بسبب اللجوء إلى الاستدانة، أي جلب موارد مالية في شكل ديون من شأنه أن يؤثر سلباً على مردودية المؤسسة، ويتم تقييم الخطر المالي أساساً باستخدام مؤشر المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة)³.

مؤشرات تحليل الخطر المالي: إن لتحليل الخطر المالي أربعة مؤشرات و هي¹:

¹ وفاء معاوة، مراد خطاب، التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012، ص 04.

² طراد خوجة هشام، حميلي حسين، تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وأثاره، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد شريف مساعديه سوق أهراس ، 22-23 ماي 2012، ص 13.

³ الياس بن الساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 455.

- **المردودية:** تمثل المردودية رهان بقاء المؤسسة، ولهذا يجب تقدير المستوى والتطور لكل من المردودية الاقتصادية و المردودية المالية.

- **القدرة على الوفاء:** وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثل نسبة القيم القابلة للتحقيق والجاهزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروحاً منها الأصول الثابتة (رأس المال العامل الصافي) والذي يعطي أكثر هيكلية للقدرة على الوفاء ويسمح بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بعملية النشاط.

- **الاستدانة:** يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية:

مجموع الديون / الأموال الخاصة

- **المرونة:** تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار الغير محتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإنها في حاجة إلى تقييم مرونتها، هذه الأخيرة هي في نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية والحفاظ على السيولة النقدية، إن هذه المؤشرات الأربعة غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمردودية مرتبطة بالاستدانة وزيادة الاستدانة تؤثر أو تنقص من المرونة المالية.

المطلب الثالث: الفشل المالي وخطر الإفلاس

أولاً: الفشل المالي

1- تعريف الفشل المالي:

يشير اصطلاح الفشل المالي إلى أن الإيرادات غير قادرة على تغطية النفقات، وبالتالي فإن تحقيق المؤسسة لخسائر فإن ذلك يعني الفشل في تحقيق الهدف الرئيسي ألا وهو تعظيم قيمة المؤسسة مما قد يؤدي إلى توقفها عن مزاوله نشاطها، وبالتالي عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها مما يؤدي إلى الفشل المالي، والذي يعتبر نهاية غير طبيعية للشركة².

- تعريف التعثر المالي:

¹ طراد حوجة هشام، حميلي حسين، تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وآثاره، مرجع سبق ذكره، ص 08.

² شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر (RISKS MANAGEMENT)، مرجع سبق ذكره، ص 126-127.

هو اختلال مالي يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكاناتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وهو ما يسمى بالعسر والذي إذا لم يتم معالجته بسرعة فإن المنشأة تكون بطريقها إلى الفشل المالي الذي يقودها إلى الإفلاس والتصفية، كما عرف التعثر المالي للمؤسسة على أنه الوضع الذي تتعرض فيه المؤسسة لحالة نقص السيولة وتراكم الخسائر أو بسبب عدم قدرة المؤسسة على التكيف مع القوانين و القرارات الإدارية و المالية¹.

- التفرقة بين التعثر المالي و الفشل المالي:

التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة، و أستند في التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية²، وعليه فإن التعثر المالي يعني احد الحالتين أو كليهما وهما:

- نقص عوائد الأسهم أو توقفها

- التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها

أما الفشل المالي فيعني احد الأمرين أو كليهما وهما:

- التوقف كلياً عن سداد الالتزامات

- الإفلاس والتوقف عن النشاط

2- مظاهر الفشل المالي: إن السبب الرئيسي لفشل المؤسسات هو حدوث عجز في السيولة ناتج عن نقصان التدفقات النقدية الداخلة لهذه المؤسسة، ومن المظاهر التي يجب ملاحظتها في المؤسسات التي يتوقع أن يحدث لها الفشل ما يلي³:

- الاختلاف في الهيكل المالي للشركة نتيجة الاعتماد المتزايد على الاقتراض قصير الأجل وانخفاض قيمة الأصول المتداولة وتمويل الأصول الثابتة من خلال القروض قصيرة الأجل.
- دفع الفوائد على القروض عن طريق الاقتراض قصير الأجل.
- تدني الربحية وانخفاضها لفترات مالية متتالية.

¹ بن عيشي البشير، بن عيشي عمار، أهمية التشخيص المالي في التنبؤ بالتعثر المالي، مداخلة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص4-5.

² نفس المرجع، ص5.

³ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر (RISKS MANAGEMENT)، مرجع سبق ذكره، ص129-130.

- تأجيل سداد أوراق الدفع.

- نقص قيمة رأس المال العامل.

3- مراحل الفشل المالي:

يمر الفشل المالي للمؤسسات بالمراحل التالية¹:

- **مرحلة العسر المالي المؤقت:** تكون الشركة في هذه المرحلة عاجزة عن مقابلة التزاماتها المستحقة رغم أنّ أصولها المتداولة تفوق التزاماتها المستحقة ويعبر عن هذا المفهوم بأزمة السيولة، أي أنّ هناك نقصاً في السيولة في الأجل القصير.

- **مرحلة العسر المالي الحقيقي:** تكون الشركة في هذه المرحلة عاجزة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون قيمة أصولها أقل من قيمة الخصوم كما تحقق الشركة خسائر متتالية.

- **مرحلة الفشل القانوني:** لا تستطيع الشركة في هذه المرحلة التحكم بالعسر المالي الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لإعلان الإفلاس والتصفية.

- **مرحلة الإفلاس:** تصبح الشركة في هذه المرحلة غير قادرة على مواجهة الالتزامات المستحقة، كما أنّ حقوق المساهمين تصبح غير كافية، نظراً لوجود خسائر كبيرة متراكمة استهلكت حقوق المساهمين الأمر الذي يتطلب التصفية أو إعادة التنظيم.

- **مرحلة إعادة التنظيم:** تتضمن هذه المرحلة محاولة الإبقاء على الشركة على قيد الحياة وإعادة تأهيلها بدلاً من تصفيتها وتتضمن إعادة التنظيم للشركة إعادة هيكلة رأس مالها بهدف استبدال الأوراق المالية التي تحمل فائدة ثابتة (سندات) بأسهم عادية لتخفيض الالتزامات المالية الثابتة على الشركة وينتج عن هذه العملية تخفيض ديون الشركة، ويعتمد قرار إعادة التنظيم على الربحية المتوقعة للشركة، وبالتالي إذا كانت قيمة الشركة كمؤسسة مستمرة أكبر من قيمتها التصفوية فالقرار هو إعادة التنظيم.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر (RISKS MANAGEMENT)، مرجع سبق ذكره، ص 134-135.

ثانياً: خطر الإفلاس

هو أخطر ما يمكن أن تواجهه المؤسسة، بسبب احتمال اختفائها بشكل كلي أو جزئي من السوق، وذلك بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المالية، ومن ثم يعمل القانون على ضمان حقوق الدائنين باللجوء إلى تصفية المؤسسة وبيع أصولها، ويعرف كذلك على أنه خطر زوال وتصفية المؤسسة بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المالية¹.

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 463.

المبحث الثالث: علاقة المؤشرات والنسب المالية بتحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة)

سنتناول في هذا المبحث المؤسسة محل الدراسة وذلك بتقديمها ودراستها في المطلب الأول، وبعد ذلك تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج عن طريق مختلف المؤشرات والنسب المالية في باقي المطلبين.

المطلب الأول: مدخل للمؤسسة محل الدراسة (مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بتيسمسيلت)

أولاً: تقديم مديرية توزيع الكهرباء والغاز بتيسمسيلت

1- تعريف مديرية توزيع الكهرباء والغاز بتيسمسيلت

مديرية توزيع الكهرباء والغاز بتيسمسيلت هي مؤسسة عمومية اقتصادية شكلها القانوني شركة ذات أسهم مقرها الرئيسي حي صديق بن يحي المرجة 94 سكن عين لورة طريق تيارت، رأس مالها يقدر بـ 25 مليار دينار جزائري، إذ تضم مديرية التوزيع ثلاثة وكالات تجارية وهي (وكالة تيسمسيلت، وكالة ثنية الحد، ووكالة برج بونعامة).

2- مهام المديرية: يتركز النشاط الرئيسي للمنظمة في إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء عبر شبكات النقل

والتوزيع، حيث تستعمل المنظمة محطات توليد لإنتاج الطاقة الكهربائية معتمدة في ذلك على الغاز الطبيعي كمادة أولية أساسية، وكذا نقل وتوزيع الغاز الطبيعي، مما تجدر الإشارة إليه أن وظيفة إنتاج الغاز تختص بها منظمة سوناطراك التي تعتبر المورد الرئيسي لمؤسسة سونلغاز، ومنه تكمن مهام سونلغاز فيما يلي:

- ضمان إنتاج، نقل وتوزيع طاقة كهربائية ذات جودة.

- ضمان التوزيع العمومي للغاز، مع احترام كل الشروط والإجراءات الأمنية وبأدق تكلفة.

- تأمين السير الحسن و تطوير شبكات التوزيع.

- تحقيق الحماية للأشخاص والأملاك المتعلقة بنشاطات التوزيع.

- إرضاء حاجات الزبائن عن طريق النوعية الجيدة و التكلفة.

ثانياً: أهمية المديرية وأهدافها

1- أهمية سونلغاز: تعتبر سونلغاز من أهم المنظمات على المستوى الوطني، حيث يمتد نشاطها عن طريق

مراكز التوزيع المنتشرة على كامل تراب الوطن، ما أهلها لأن تكون من المنظمات الرائدة والتي تمثل البنية

الأساسية للاقتصاد الوطني، فهي تحتل المرتبة الثالثة بعد سوناطراك ونفطال من حيث رقم الأعمال الذي تحققه، لتكون من المنظمات الإستراتيجية التي تحظى باهتمام كبير من طرف الدولة نظرا لما تقدمه من خدمات حيوية للمجتمع بتوفير استعمال الطاقتين الكهربائية والغازية على مستوى قطاع الطاقة وما توفره من خدمات كبيرة سواء للمواطن أو للاقتصاد الوطني.

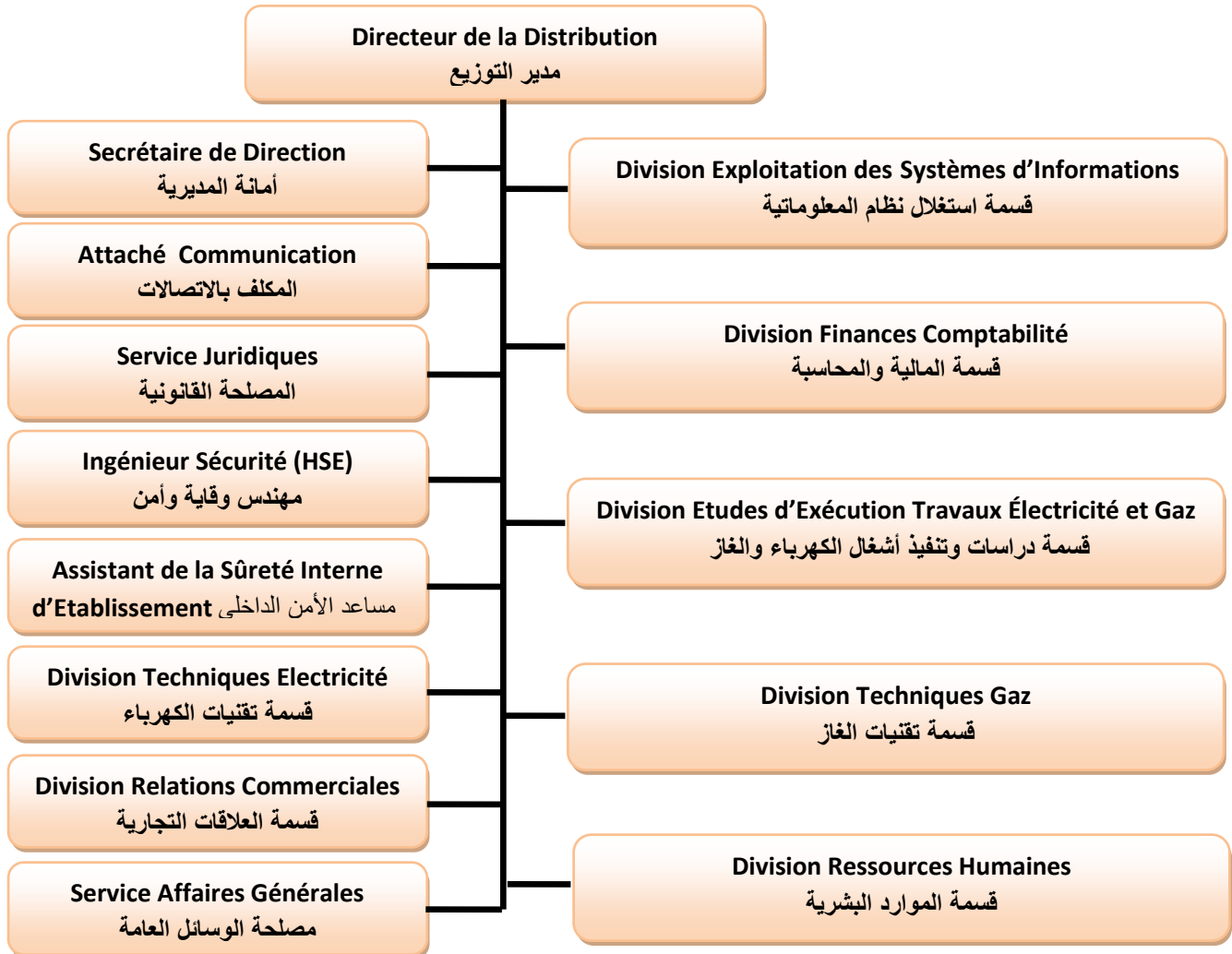
2- أهداف سونلغاز: إن أبرز ما تهدف سونلغاز إلى تحقيقه يتمثل في ما يلي:

- دراسة الأسواق و متابعة تطورها.
- تحديد سياسة البيع و تأمين تزويد الكهرباء والغاز وتوزيعهما في التراب الوطني.
- إنجاز جميع الدراسات التقنية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية المطابقة لهدفها وذلك بصورة مباشرة وغير مباشرة.
- إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها.
- نقل الغاز لتلبية حاجيات السوق الوطنية، وتوزيعه عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه.
- تطوير تقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها، ودراسة كل شكل من مصادر الطاقة وترقيته وتنميته.

ثالثاً: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تحتوي المديرية على العديد من الأقسام التي تتكامل فيما بينها، ويمكن تلخيصها في الشكل التالي.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بتيسمسيلت



المصدر: لجنة تنسيق الموزعين (مديرية التوزيع بتيسمسيلت)

Refonte de l'organisation des directions de distribution des sociétés de distribution

Comité Exécutif de SONELGAZ du 05 Janvier 2012

المطلب الثاني: دور المؤشرات المالية في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية
يتم دراسة التوازن المالي كما أشرنا في الجانب النظري باستخدام رأس المال العامل بأنواعه المختلفة،
احتياجات رأس المال العامل والحزينة الصافية، وذلك وفق مقاربتين هما الميزانية المالية والميزانية الوظيفية.

الفرع الأول: مؤشرات الميزانية المالية

1- رأس المال العامل FR:

- رأس المال العامل الصافي: وهناك طريقتين يمكن استخدامهما:

*من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

*من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
FR من أعلى الميزانية	-447 597 578.86	-664 164 769.53	-973 032 988.38
FR من أسفل الميزانية	-447 597 578.86	-664 164 769.53	-973 032 988.38

التعليق: من الملاحظ أنه في كل السنوات كان رأس المال العامل سالبا وفي تناقص مستمر، مما يدل على أنه هناك خطر مالي وأن المؤسسة لم توفر هامش أمان، أي عدم القدرة على تمويل الأصول الثابتة، وهي بحاجة لتمويل في دورة الإستغلال، إضافة إلى وجود مشكل هيكلية يتمثل في تمويل جزء من الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل، ويعود الانخفاض في رأس المال العامل إلى أنّ الارتفاع في الأصول الثابتة كان أكبر من الارتفاع في الأموال الدائمة.

- رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - أصول ثابتة

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
رأس المال العامل الخاص	-1 507 831 542.69	-1 747 443 676.37	-2 087 337 934.45

التعليق: رأس المال العامل الخاص سالب وفي تناقص مستمر يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة لا تغطي الأصول الثابتة.

- رأس المال العامل الأجنبي:

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون (ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل)

= رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
رأس المال العامل الأجنبي	1 970 141 248.87	2 145 087 528	2 473 778 922.29

التعليق: يلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في ارتفاع دلالة على أن الاستدانة في تزايد مستمر.

- رأس المال العامل الإجمالي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

= رأس المال العامل الصافي + ديون قصيرة الأجل

= رأس المال العامل الخاص + رأس المال العامل الأجنبي

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
رأس المال العامل الإجمالي	462 309 706.18	397 643 851.63	386 440 987.84

التعليق: رأس المال العامل الإجمالي في تناقص ما يوضح لنا أن الأصول المتداولة للمؤسسة تنخفض من عام لآخر.

2- احتياجات رأس المال العامل BFR:

* احتياجات رأس المال العامل = (مجموع الأصول المتداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل + تسبيقات بنكية)

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
BFR	-483 785 476.32	-715 819 594.09	-993 349 771.38

التعليق: احتياج رأس المال العامل سالب وسجل انخفاض خلال السنتين مما يجعله مصدر للتمويل وليس احتياج، وبسبب ضعف مبلغ المخزونات كون أن الكهرباء والغاز هي عبارة عن موجودات غير مخزنة إضافة إلى وجود ارتفاع كبير في حساب الزبائن كون أن سونلغاز تتعامل مع المؤسسات العمومية وهذه الأخيرة تدفع ما عليها بأجال طويلة، إضافة إلى ارتفاع قيمة الموردين مما يؤكد ما استنتجناه في دراسة رأس المال العامل على أن المؤسسة تعتمد في التمويل على ديون قصيرة الأجل.

3- الخزينة الصافية TRN:

* الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

* = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
TRN	36 187 897.46	51 654 824.56	20 316 783

التعليق: الخزينة كانت موجبة في السنوات الثلاث أي أنّ الهامش الذي وفره احتياج رأس المال العامل استطاع تغطية احتياج الدائن للتمويل، ممّا سيشكل خطراً في السيولة كون أنّ المصادر قصيرة الأجل سيحين آجال تسديدها قبل أن تكتمل دورة الاستثمار طويلة الأجل.

الفرع الثاني: مؤشرات الميزانية الوظيفية

1- رأس المال العامل الوظيفي:

*رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

السنوات	السنة 2013*	السنة 2014	السنة 2015
رأس المال العامل الوظيفي	/	-631 417 601.68	-950 435 713.62

التعليق: من الملاحظ أنه في كل السنوات كان رأس المال العامل الوظيفي سالبا وفي تناقص مستمر، أي عدم القدرة على تمويل الاستخدامات الثابتة، ويعود الانخفاض في رأس المال العامل الوظيفي إلى أنّ الارتفاع في الاستخدامات الثابتة كان أكبر من الارتفاع في الموارد الثابتة.

2- إحتياجات رأس المال العامل BFR: وينقسم إلى نوعان هما:

* **BFRE** = أصول متداولة للاستغلال - خصوم متداولة للاستغلال

* **BFRHE** = أصول متداولة خارج الاستغلال - خصوم متداولة خارج الاستغلال

* **BFRHE + BFRE = BFR**

السنوات	2013	السنة 2014	السنة 2015
BFRE	/	-645 838 530.51	-931 951 705.78
BFRHE	/	-37 256 930.21	-38 823 825.32
BFR	/	-683 095 460.72	-970 775 531.10

التعليق: احتياج رأس المال العامل سالب وسجل انخفاض خلال السنتين مما يجعله مصدر للتمويل.

* ملاحظة: سنة 2013 لا توجد في التحليل الخاص بالميزانية الوظيفية لأنه المعلومات الخاصة بالمبالغ الإجمالية في جانب الأصول لا تتوفر في الملاحق.

3- الخزينة الصافية TRN:

*الخزينة الصافية = رأس المال العامل الوظيفي - احتياجات رأس المال العامل

* = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
TRN	/	51 677 859.04	20 399 817.48

التعليق: الخزينة موجبة لكن سجلت انخفاض، ورغم أنّها موجبة إلا أنّ هناك مشكل هيكلية كبير، وهو عدم توافق الاستخدامات مع المصادر.

والمصادر قصيرة الأجل الضخمة التي جعلت احتياج رأس المال العامل يتحول إلى مصدر تم التمويل بها الأصول الثابتة (وهي استخدامات طويلة الأجل) ستكون لها عوائد بعيدة إلا أنّ الديون قصيرة الأجل المستحقة الدفع آجالها قصيرة مما سيؤدي حتماً إلى عجز في التسديد قصير الأجل. ولكي يتحقق التوازن المالي داخل المؤسسة لابد من تحقق الشروط التالية:

- يجب أن يكون رأس المال العامل موجب.
- يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل أي أنّ $FR > BFR$
- خزينة صافية موجبة.

المطلب الثالث: دور النسب المالية في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية

يتم دراسة التوازن المالي كما أشرنا في الجانب النظري باستخدام النسب المالية بمختلف أنواعها ♦.

الفرع الأول: النسب المالية

1- نسب السيولة:

*نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة ÷ مجموع الأصول × 100

*نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الأجل × 100

*نسبة السيولة الخاصة = الأصول المتداولة ماعدا قيم الاستغلال ÷ ديون قصيرة الأجل × 100

♦ هذه النسب لا يمكن الاستفادة منها في التحليل لأننا لا نملك النسب الخاصة بالقطاع يمكن فقط دراسة تطورها عبر الزمن.
ملاحظة: أخذنا النتيجة رقمين بعد الفاصلة وبالتقريب.

$$* \text{نسبة السيولة الآنية} = \text{القيم الجاهزة} \div \text{ديون قصيرة الأجل} \times 100$$

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
نسبة سيولة الأصول	0.09	0.07	0.06
نسبة السيولة العامة	0.50	0.37	0.28
نسبة السيولة الخاصة	0.51	0.37	0.28
نسبة السيولة الآنية	0.04	0.05	0.01

التعليق: نلاحظ أنّ نسبة سيولة الأصول منخفضة جداً وهي في تناقص، وكذلك السيولة العامة في انخفاض ما يؤكد أنّ المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل، ونفس الشيء بالنسبة للسيولة الخاصة، ونسبة السيولة الآنية جد منخفضة في السنوات الثلاث.

2- نسب التمويل:

$$* \text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} \div \text{الأصول الثابتة} \times 100$$

$$* \text{نسبة التمويل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} \div \text{الأصول الثابتة} \times 100$$

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
نسبة التمويل الدائم	0.90	0.87	0.83
نسبة التمويل الخاص	0.66	0.65	0.63

التعليق: نسبة التمويل الدائم في انخفاض، وهي تعني أنّ الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة، وبما أنّ الأموال الدائمة لم تغطي الأصول الثابتة فإنّ الأموال الخاصة لا تغطيها كذلك، ومنه كانت نسبة التمويل الخاص منخفضة.

3- نسب المديونية:

$$* \text{نسبة قابلية السداد} = \text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول} \times 100$$

$$* \text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} \div \text{مجموع الديون المالية} \times 100$$

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
نسبة قابلية السداد	0.40	0.40	0.41
نسبة الاستقلالية المالية	1.49	1.50	1.41

التعليق: نسبة قابلية السداد موجبة وثابتة بين سنتي 2013 و 2014، وارتفعت شيئاً ما في سنة 2015، ما يدل على أنّ مجموع الديون أقل من نصف مجموع الأصول، أمّا نسبة الاستقلالية المالية موجبة ومرتفعة فهي في ارتفاع بين سنتي 2013 و 2014، بينما سجلت انخفاض ملحوظ في سنة 2015.

4- نسب الربحية:

$$* \text{نسبة المردودية الخاصة} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأموال الخاصة} \times 100$$

$$* \text{نسبة المردودية الإجمالية} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأموال الدائمة} \times 100$$

السنة 2015	السنة 2014	السنة 2013	السنوات
0.37	0.39	0.40	نسبة المردودية الخاصة
0.28	0.29	0.30	نسبة المردودية الاجمالية

التعليق: سجلت نسبة المردودية الخاصة انخفاض عبر السنوات الثلاث، ونفس الشيء بالنسبة للمردودية الاجمالية.

5- نسب الهيكلية:

5-1- نسب هيكلية الأصول:

$$* \text{نسبة هيكلية الأصول الثابتة} = \text{أصول ثابتة} \div \text{مجموع الأصول} \times 100$$

$$* \text{نسبة هيكلية الأصول المتداولة} = \text{أصول متداولة} \div \text{مجموع الأصول} \times 100$$

5-2- نسب هيكلية الخصوم:

$$* \text{نسبة هيكلية الأموال الخاصة} = \text{الأموال الخاصة} \div \text{مجموع الخصوم} \times 100$$

$$* \text{نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل} = \text{الديون طويلة الأجل} \div \text{مجموع الخصوم} \times 100$$

$$* \text{نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل} = \text{الديون قصيرة الأجل} \div \text{مجموع الخصوم} \times 100$$

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
نسبة هيكله الأصول الثابتة	0.91	0.93	0.94
نسبة هيكله الأصول المتداولة	0.09	0.07	0.06
نسبة هيكله الأموال الخاصة	0.60	0.60	0.59
نسبة هيكله الديون طويلة الأجل	0.22	0.20	0.19
نسبة هيكله الديون قصيرة الأجل	0.19	0.20	0.23

التعليق: نسبة الأصول الثابتة في تزايد، أما نسبة الأصول المتداولة فسجلت انخفاض، بينما الأموال الخاصة ثابتة نوعا ما، والديون طويلة الأجل في انخفاض، أما الديون قصيرة الأجل فهي في تزايد.

6- نسب النشاط:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{رقم الأعمال} \div \text{مجموع الأصول} \times 100$$

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول الثابتة} \times 100$$

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول المتداولة} \times 100$$

$$\text{مدة احتياج رأس المال العامل للاستغلال بالأيام من رقم الأعمال} = \text{BFRE} \div \text{رقم الأعمال} \times 360$$

$$\text{BFRE بالمبالغ من رقم الأعمال} = \text{رقم الأعمال} \div 360 \times \text{مدة BFRE بالأيام من رقم الأعمال}$$

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
معدل دوران مجموع الأصول	0.24	0.23	0.21
معدل دوران الأصول الثابتة	0.27	0.25	0.23
معدل دوران الأصول المتداولة	2.56	3.12	3.30
مدة احتياج رأس المال العامل للاستغلال بالأيام	/	187	262
BFRE بالمبالغ من رقم الأعمال		645 195 940.82	929 177 382.82

التعليق: معدل دوران الأصول في انخفاض، وكذلك معدل دوران الأصول الثابتة، بينما سجل معدل دوران الأصول المتداولة ارتفاع ملحوظ، وبما أنّ مدة احتياج رأس المال العامل للاستغلال بالأيام سجل ارتفاع، ارتفع من ورائه احتياج رأس المال العامل للاستغلال بالمبالغ.

الفرع الثاني: تقييم مردودية المؤسسة

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المردودية، مردودية النشاط والمردودية الإقتصادية والمردودية المالية*.

1- مردودية النشاط: يمكن حساب مؤشرين هما:

$$* \text{معدل الهامش الإجمالي للاستغلال} = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} \div \text{رقم الأعمال}$$

$$* \text{معدل الهامش الصافي} = \text{النتيجة الصافية} \div \text{رقم الأعمال}$$

السنة 2015	السنة 2014	السنة 2013	السنوات
-0.34	-0.38	-0.22	معدل الهامش الإجمالي للاستغلال
-0.44	-0.55	-0.38	معدل الهامش الصافي

التعليق: معدل الهامش الاجمالي للاستغلال مقارنة مع الواحد الصحيح (1)، منخفض جداً وفي تناقص خلال السنوات الثلاث، ما يدل على أنّ المؤسسة في حالة سيئة، كما سجل معدل الهامش الصافي انخفاضاً.

2- المردودية الاقتصادية:

$$* \text{المردودية الاقتصادية الإجمالية} = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} \div \text{مجموع الأصول}$$

$$* \text{المردودية الاقتصادية العامة} = \text{النتيجة الصافية} \div \text{مجموع الأصول}$$

$$* \text{المردودية الاقتصادية} = \text{النتيجة الاقتصادية} \div \text{الأصول الاقتصادية}$$

* بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
المردودية الاقتصادية الإجمالية	-0.05	-0.09	-0.07
المردودية الاقتصادية العامة	-0.09	-0.13	-0.09
المردودية الاقتصادية	-0.11	-0.16	-0.12

التعليق: المردودية الاقتصادية الإجمالية للسنوات الثلاث منخفضة، ونفس الشيء بالنسبة للعامة وبما أنّها سالبة ما يعني أنّ النشاطات الثانوية هي مصدر الثروة أي دورة التمويل ودورة الخزينة.

3- المردودية المالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
المردودية المالية	-0.15	-0.21	-0.16

التعليق: بلغت المردودية المالية في سنة 2013: -0.15 وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي تستثمره المؤسسة يولد خسارة قدرها 0.15 وتزايدت سنة 2014، بينما انخفضت شيئاً ما سنة 2015.

4- أثر الرفع المالي: بعد حساب المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، نقوم بحساب أثر الرفع المالي والذي يساوي إلى الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

أثر الرفع المالي = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية × معدل الضريبة* (22%)

السنوات	السنة 2013	السنة 2014	السنة 2015
أثر الرفع المالي	-0.13	-0.17	-0.13

التعليق: نلاحظ أن أثر الرفع المالي للسنوات الثلاث كان سالبا.

* لم نستطع الحصول على معدل الضريبة الخاص بالمؤسسة، فنتيجة أثر الرفع المالي محسوب على أساس المردودية الاقتصادية قبل الضريبة.

خلاصة:

من خلال دراستنا لموضوع التحليل المالي وعلاقته بتحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية، يمكن القول بأن المؤشرات والنسب المالية تعد المحرك الأساسي للحكم على وضعية المؤسسة، وبعد تطبيق الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

✓ رأس المال العامل للمؤسسة سالب خلال مرحلة الدراسة، مما يدل على أنه هناك خطر مالي وأن المؤسسة بحاجة لتمويل في دورة الاستغلال.

✓ احتياج رأس المال العامل سالب مما يجعله مصدر للتمويل وليس احتياج.

✓ حققت المؤسسة خريزة موجبة في السنوات الثلاث أي أنّ الهامش الذي وفره احتياج رأس المال العامل استطاع تغطية احتياج الدائن للتمويل، مما سيشكل خطراً في السيولة كون أنّ المصادر قصيرة الأجل سيحين آجال تسديدها قبل أن تكتمل دورة الاستثمار طويلة الأجل.

✓ لم تستطع المؤسسة تحقيق أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية التي حققت فيها خسارة لثلاث سنوات متتالية كونها تحملت مجهودات استثمارية ضخمة لا يمكن تحمل تكاليفها خلال دورة استغلال واحدة.

✓ نسب السيولة (سيولة الأصول والسيولة العامة) منخفضة جداً ما يؤكد أنّ المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل، وكذلك بالنسبة للسيولة الخاصة، والسيولة الآنية.

من خلال معطيات المؤسسة محل الدراسة والنتائج المتحصل عليها نلاحظ بأنّ أرقام ومعدلات مجمل المؤشرات والنسب المحسوبة جامدة.

يتضح لنا من خلال الدراسة التي أجريناها والتي تركز على تحليل أسباب وأبعاد الفشل المالي باستخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية التي تعد كآلية في تحليل مختلف المخاطر الاقتصادية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية والتي تعتبر من أقدم أدوات التحليل المالي التي تستخدم في تحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة.

وفي هذا السياق فقد حاولنا تناول موضوع دور المؤشرات والنسب المالية في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية من خلال معالجة الإشكالية التي تدور حول مدى مساهمة النسب ومؤشرات التحليل المالي كأداة لتحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، فتناولنا في الدراسة النظرية فصلين جمعت بين شقي الموضوع، حيث تطرقنا في الفصل الأول للإطار النظري للتحليل المالي، في حين خصصنا الفصل الثاني لأهم أدوات التحليل المالي وفق المطبق على النظام المحاسبي المالي حيث ركزنا فيه على المؤشرات والنسب المالية، أما في الدراسة الميدانية فقد حاولنا إسقاط هذه المؤشرات والنسب في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية على القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز.

نتائج الدراسة:

نميز هنا بين نوعين من النتائج، النتائج النظرية المتوصل إليها من خلال البحث، والنتائج العملية الميدانية المتوصل إليها من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز.

النتائج النظرية: نستخلص من هذا البحث النتائج التالية:

يهدف التحليل المالي إلى معرفة المركز المالي للمؤسسة والأخطار التي قد تتعرض لها وإطلاعه على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية للفترة تحت التحليل، كما يقوم بإعطاء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي مع تقييمه للنتائج المالية.

يعد التحليل المالي من أهم الوسائل المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال قيامه بالتخطيط المالي والتحليل الائتماني، حيث يعمل على وضع تصور خاص للأداء المتوقع بالاسترشاد على الأداء السابق لها، والتعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقاته مع المقترض.

تعد المؤشرات والنسب المالية وسيلة في إظهار المركز المالي والائتماني والتنافسي في المؤسسة فهي طريقة جد ناجعة لمراقبة التسيير.

هدف القوائم المالية حسب الجريدة الرسمية هو تقديم معلومات حول الوضعية المالية مثل الميزانية وتقييم الاداء مثل حسابات النتائج إضافة إلى تغيرات الوضعية المالية باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية.

التحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وتصحيح الانحرافات حال حدوثها.

تحليل المخاطر الاقتصادية ومواكبتها تمثل جزء من ضمان السير الحسن لوضعية المؤسسة ونجاحها وذلك بالاعتماد على أدوات التحليل المالي سابقة الذكر.

يقوم المحلل المالي بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة وترشيد قراراتها وذلك باعتماده على مختلف المعطيات والبيانات التي تقدمها له مصلحة المحاسبة، إضافة إلى إعطائه تقديرات حول المخاطر الماضية والحالية والمستقبلية الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها.

نتائج الدراسة الميدانية: من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة سونلغاز توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

رأس المال العامل للمؤسسة سالب خلال مرحلة الدراسة مما يدل على أنه هناك خطر مالي وأن المؤسسة لم توفر هامش أمان، أي عدم القدرة على تمويل الأصول الثابتة، وهي بحاجة لتمويل في دورة الاستغلال.

وجود مشكل هيكلية يتمثل في تمويل جزء من الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل.

- ✎ احتياج رأس المال العامل سالب مما يجعله مصدر للتمويل وليس احتياج.
- ✎ عدم توافق الاستخدامات مع المصادر.
- ✎ ضعف مبلغ المخزونات كون أنّ الكهرباء والغاز هي عبارة عن موجودات غير مخزنة.
- ✎ إضافة إلى وجود ارتفاع كبير في حساب الزبائن كون أنّ سونلغاز تتعامل مع المؤسسات العمومية وهذه الأخيرة تدفع ما عليها بآجال طويلة.
- ✎ ارتفاع قيمة الموردين مما يؤكد أنّ المؤسسة تعتمد في التمويل على ديون قصيرة الأجل.
- ✎ حققت المؤسسة خزينة موجبة في السنوات الثلاث أي أنّ الهامش الذي وفره احتياج رأس المال العامل استطاع تغطية احتياج الدائن للتمويل، مما سيشكل خطراً في السيولة كون أنّ المصادر قصيرة الأجل سيحين آجال تسديدها قبل أن تكتمل دورة الاستثمار طويلة الأجل.
- ✎ كان أثر الرفع المالي موجب، وهذا دليل على الدور الإيجابي الذي تلعبه المديونية على مردودية المؤسسة، فالاقتراض كان له تأثير موجب على مردودية الأموال الخاصة.
- ✎ بما أنّ سيولة مؤسسة سونلغاز منخفضة نوعاً ما فمن الأفضل أن لا تعتمد أكثر في تمويل نشاطها على القروض.
- ✎ بما أنّ رأس المال العامل كان أقل من احتياجات رأس المال العامل في كلا الميزانيتين فإنه يجب على المؤسسة اللجوء إلى المديونية (الاستدانة) المالية في الأجل القصير.
- ✎ المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.
- ✎ الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة ومنه وضعية خطيرة خاصة بالنسبة للمؤسسات التوزيع.
- ✎ لم تستطع المؤسسة تحقيق أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية التي حققت فيها خسارة لثلاث سنوات متتالية كونها تحملت مجهودات استثمارية ضخمة لا يمكن تحمل تكاليفها خلال دورة استغلال واحدة.

نسب السيولة (سيولة الأصول والسيولة العامة) منخفضة جداً ما يؤكد أنّ المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل، وكذلك بالنسبة للسيولة الخاصة، والسيولة الآتية.

التوصيات:

من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات التي نرى بأنها ضرورية من أجل تحسين وتطوير دور النسب والمؤشرات المالية في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية الجزئية أهمها:

☞ الرفع من رأس المال العامل ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها:

- الرفع في الأموال الخاصة.

- التنازل عن بعض الاستثمارات.

- الرفع في مخصصات الإهلاكات والمؤونات.

- الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل.

☞ لكي تتفادى المؤسسة مخاطر السيولة عليها بدعم مركزها المالي.

☞ الإكثار من الرقابة الداخلية أثناء قيام المحلل المالي بتحليله للقوائم المالية.

☞ توظيف محللين ماليين ذوي الكفاءة والخبرة في مجال المحاسبة المالية.

☞ التوعية المستمرة من طرف مدير المؤسسة في حرص المحاسبين على تجنب مختلف الأزمات والمخاطر التي

قد تتعرض لها المؤسسة مستقبلاً.

☞ قيام المؤسسة بالترقية ومكافئة كل من يكون جدّي في عمله من أجل الحفاظ على سيرورة واستمرارية

المؤسسة.

✎ اتحاد وتضامن المؤسسات الاقتصادية بمطالبة الدولة بإنشاء معاهد خاصة تهتم بالتكوين وتخرج خبراء في المحاسبة.

✎ التكوين المستمر للمحاسبين والمحللين الماليين، بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في إنشاء معاهد تهتم بتخريج خبراء المحاسبة.

أفاق الدراسة: تناولت هذه المذكرة موضوع دور المؤشرات والنسب المالية في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية، وأثناء هذه الدراسة لاحظنا أنّ هذا الموضوع خصب ويحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة.

ولعل من أهم هذه الجوانب نجد تحليلنا للمخاطر الخاصة بمؤسسة اقتصادية غير كافي في مواجهة الأزمات التي تواجه مؤسسة اقتصادية، والذي في اعتقادنا يمكن أن يكون هذا الموضوع كدراسة في بحوث مستقبلية، حيث يمكن من خلاله اقتراح وتحديد مجموعة من المواضيع من بينها:

✎ أثر مخاطر السيولة على المؤسسة الاقتصادية.

✎ دور الرقابة التقنية في تحقيق عدالة المركز المالي.

✎ الاستراتيجية المتبعة في تغطية مخاطر المؤسسة الاقتصادية.

❖ الكتب:

- 1- الشنطي أيمن، عامر شقر، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 2- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 3- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 4- لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2009.
- 5- حنفي علي، مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.
- 6- حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010.
- 7- حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، بدون دار النشر وبلد النشر، 2012.
- 8- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 9- خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001.
- 10- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر الجديدة، القاهرة، 2008.
- 11- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
- 12- شنوف شعيب، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط

والرقابة، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود.

- 13- شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 14- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر (RISKS MANAGEMENT)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
- 15- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 16- عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية الجزء الثاني، الطبعة الأولى والرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1998-2010.
- 17- عطية عبد الرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.
- 18- صخري عمر، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 19- بن حبيب عبد الرزاق، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 20- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، SME Financial.Inc، فلسطين، 2008.
- 21- قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الطبعة الأولى، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا، بيروت، لبنان، 2011.
- 22- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى والثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006-2009.
- 23- مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 24- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

25- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

26- أبو زيد محمد المبروك، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

27- لسوس مبارك، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، بن عكنون، الجزائر.

28- نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

29- دادي عدون ناصر، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء للمؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

30- دادي عدون ناصر، إقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

31- ناجي الحيايلى وليد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

❖ المطبوعات الجامعية:

1- دردوري لحسن، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم لإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

2- الأرقم عبد الحفيظ، التحليل المالي (دروس وتطبيقات)، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999.

3- خري عبد الناصر، محاضرات في مقياس مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة (الجزائر)، 2008/2009.

❖ البحوث الجامعية:

• أطروحة الدكتوراه:

- 1- شلال زهير، آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2014/2013.
- 2- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 3- سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2014.

● رسالة الماجستير:

- 1- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 59.
- 2- السعدي عياد، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 26 جوان 2014.
- 3- تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 4- خليل الجرجاوي حليلة، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.
- 5- حسياني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010/2009.

- 6- علام رشيد، عوائق تطور التجارة الالكترونية في الوطن العربي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، المملكة المتحدة بريطانيا، 2010/2009.
- 7- سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، المركز الجامعي يحي فارس بالمدينة، 2009/2008.
- 8- صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2011/2010.
- 9- صالح بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010/2009.
- 10- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية غزة، 2008.
- 11- قادري عبد القادر، القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2009.
- 12- عشي عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002-2001.
- 13- عاشور عادل، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2006/2005.
- 14- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة،

2011-2012.

15- مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات

الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، مارس 2006.

• مذكرة الماستر:

1- أعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، 2014/2015.

2- بن هرهور عبد الرحمان، المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016.

3- دهلي خديجة، آليات تأمين مخاطر القروض البنكية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة الماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، 2014/2015.

4- مركان محمد البشير، قاسمي محمد ميلود، مدى ملائمة التحليل والتقييم المالي للمؤسسات في اعتماد القروض البنكية الاستثمارية، رسالة ماستر، المركز الجامعي تيسمسيلت، 2015-2016.

❖ المؤتمرات والملتقيات:

1- بن أعمارة منصور، حولي محمد، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 04 و05 ديسمبر 2012.

2- خيربي عبد الكريم، عياد السعدي، مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي SCF، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة

- الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية، 04 و05 ديسمبر 2012.
- 3- دحو سليمان، دور تحليل الميزانية المالية في التشخيص المالي للمؤسسة، المؤتمر الوطني: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 22-23 ماي 2012.
- 4- أوسري منور، مجبر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية (حالة جدول حساب النتائج)، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، بالقطب الجامعي الجديد الشط، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17/18 جانفي 2010.
- 5- بن عيشي البشير، بن عيشي عمار، أهمية التشخيص المالي في التنبؤ بالتعثر المالي، جامعة محمد خيضر بسكرة، مداخلة.
- 6- خقاني بدر الزمان، مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل أدوات التشخيص المالي للمؤسسة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، نظام المعلومات المحاسبية أساس للتشخيص المالي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي سوق أهراس.
- 7- طراد خوجة هشام، حميلي حسين، تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وأثاره، ملتقى وطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 22-23 ماي 2012، المركز الجامعي محمد الشريف مساعديه سوق أهراس.
- 8- دراوسي مسعود، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.
- 9- ناصر مراد، مداخلة بعنوان: الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي

المالي الجديد، ملتقى حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، الجزائر، 2009.

10- معاودة وفاء، موارد خطاب، التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، ملتقى وطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 22-23 ماي 2012.

❖ الجرائد الرسمية:

1- القانون 07-11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية، العدد 74، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03.

2- وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، التعليمات الوزارية رقم 2 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009، المتضمنة لأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، كفاءات وإجراءات تنفيذ الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF).

❖ المجلات:

1- خمائل ابراهيم شاكر، مسؤولية إدارة الشركة عن الالتزام بفرض الاستمرارية عند إعداد بياناتها المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 23، الفصل الثاني، جامعة بغداد، 2013.

فهرس المحتويات

الصفحة	البيانات
	إهداء خيرة
	إهداء جمعة
	الشكر
	الملخص
	فهرس المحتويات
VI	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الملاحق
XII	قائمة الاختصارات
ب- ز	مقدمة عامة
	الفصل الأول: ماهية التحليل المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي
04	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
07	المطلب الثاني: محددات ومجالات استعمال التحليل المالي
09	المطلب الثالث: مقومات ومنهجية التحليل المالي
11	المبحث الثاني: أساسيات عن التحليل المالي
11	المطلب الأول: أنواع التحليل المالي ونتائجه
14	المطلب الثاني: متطلبات التحليل المالي ووظائفه
17	المطلب الثالث: المعايير المستخدمة في التحليل المالي
18	المبحث الثالث: مراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

18	المطلب الأول: مستويات ومراحل التحليل المالي
20	المطلب الثاني: نطاق التحليل المالي ومصادر المعلومات اللازمة له
22	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من نتائج التحليل المالي
27	خلاصة
	الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي: المؤشرات والنسب المالية
28	تمهيد
28	المبحث الأول: التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي
28	المطلب الأول: مدخل للنظام المحاسبي المالي
30	المطلب الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
35	المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
39	المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي
39	المطلب الأول: الميزانية المالية وحساب النتائج
43	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية
48	المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
53	المبحث الثالث: التحليل المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية وجدول التمويل
53	المطلب الأول: التحليل بواسطة قائمة التدفقات النقدية
54	المطلب الثاني: التحليل بواسطة جدول التمويل
57	خلاصة
	الفصل الثالث: المؤشرات والنسب المالية كآلية لتحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية
58	تمهيد
59	المبحث الأول: مخاطر المؤسسة الاقتصادية
59	المطلب الأول: مدخل للمؤسسة الاقتصادية
63	المطلب الثاني: مفهوم المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية

فهرس المحتويات دور المؤشرات والنسب المالية في تحليل المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية

64	المطلب الثالث: أنواع المخاطر وطرق مواجهتها
66	المبحث الثاني: تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة الاقتصادية
66	المطلب الأول: الخطر الاقتصادي
67	المطلب الثاني: الخطر المالي
68	المطلب الثالث: الفشل المالي وخطر الإفلاس
71	المبحث الثالث: علاقة المؤشرات والنسب المالية بتحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة)
71	المطلب الأول: مدخل للمؤسسة محل الدراسة
74	المطلب الثاني: دور المؤشرات المالية في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية
77	المطلب الثالث: دور النسب المالية في تحليل مخاطر المؤسسة الاقتصادية
83	خلاصة
84	الخاتمة
89	قائمة المراجع
117-97	الملاحق

الفصل الثالث

المؤشرات والنسب المالية

حسابية تحليل مظهر

المؤسسة الاقتصادية

الفصل الثاني

أدوات التمويل المالي:

المؤشرات والنسب المالية







الفصل الأول

طائفة التلاميذ العالميين





قائمة الجداول

قائمة الأشغال



قائمة المتطلبات

قائمة الملاحق

قائمة المراجع

